

جامعة 08 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، تجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد و تسيير مؤسسات

تحت عنوان :

دور تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة لمطاحن -بلغيث - سوق أهراس - للفترة (2018-2020)

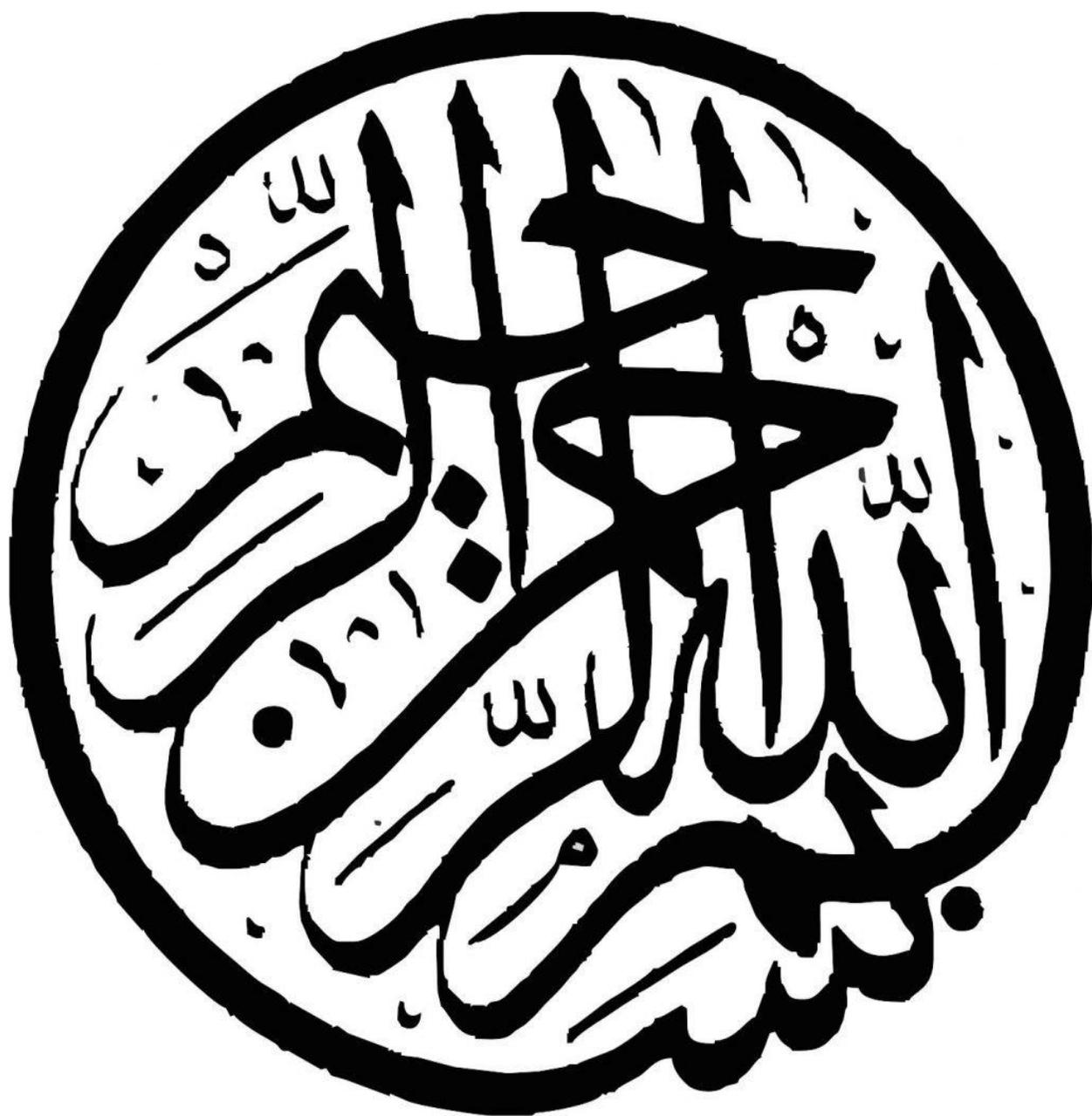
تحت إشراف :

- د/ جدي عبد الحليم

إعداد الطالبة :

- سالي ندى

السنة الدراسية : 2021/2020



شكر و تقدير

نحمد الله عزوجل الذي ألهمنا الصبر والثبات ، وأمدنا بالقوة والعزيمة على مواصلة المشوار الدراسي وتوفيقه لنا إنجاز هذا العمل ، فنحمد اللهم ونشكره على نعمته وفضله ونسأله البر والتقوى ، والسلام على حبيبه و خلية الأمين عليه أفضل السلام

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ... وقبل أن نمضي نقدم أسى ايات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى جميع أساتذتنا قسم العلوم الاقتصادية ...

و اخص بالتقدير والشكر والثناء الخالص إلى الأستاذ المشرف

" د/جدي عبد الحليم "

والذي تفضل بإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وحسن معاملته جزاه الله على كل خير ،

فلك مني كل فاضل الشكر والتقدير .

كما نتقدم بخالص الشكر إلى جميع مسؤولي و عمال المؤسسة محل الدراسة الميدانية

الأهداء

الحمد لله الذي سهل علي لإتمام هذا العمل

أهدي ثمار جهدي و عملي المتواضع إلى أسباب النجاح و أسرار النجاح و الفلاح

"أبي الغالي و أمي "

اللذان عبدت دعواتهما طريق الخير و التوفيق و و اللذان تحملا معي كل متاعبي فاللهم اجعلهم ممن قلت فيهم " سلاما
عليكم فادخلوها أمين"

أدامهما الله سندا لي في الحياة

و إلى فراشاتي "ملاك " و أماني " حفظهم الله من كل شر

و إلى جميع أصدقائي و أحبائي

الفهرس

الصفحة	العنوان
II	شكر و تقدير
III	الإهداء
IV	الفهرس
IX	قائمة الجداول و الأشكال
XII	الملخص
أ	مقدمة عامة
<u>الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي</u>	
02	تمهيد
03	<u>المبحث الأول : المؤسسة الاقتصادية</u>
03	المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية
04	المطلب الثاني : اهداف و وظائف المؤسسات الاقتصادية
08	المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الاقتصادية
12	<u>المبحث الثاني : تقييم الأداء في المؤسسات</u>
12	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء و أنواعه
15	المطلب الثاني:أسس تقييم الأداء و مصادر معلوماته
18	المطلب الثالث : تقييم الأداء و المراحل التي يمر بها وأهم مزاياه و عيوبه
20	<u>المبحث الثالث : عموميات حول الأداء المالي</u>
20	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي في المؤسسة
21	المطلب الثاني: اهداف الأداء المالي و معاييرها
22	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي
25	<u>المبحث الرابع : تقييم الأداء المالي في المؤسسة</u>
25	المطلب الأول:مفهوم تقييم الأداء المالي
28	المطلب الثاني : شروط و مراحل تقييم الأداء المالي و الإطار المستفيدة
29	المطلب ثالث : مقومات و معوقات تقييم الأداء المالي
31	خاتمة
33	<u>الفصل الثاني : معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي</u>

33	<u>مقدمة</u>
34	<u>المبحث الأول: الميزانية المالية</u>
34	المطلب الأول : تعريف الميزانية المالية
38	المطلب ثاني : الميزانية المختصرة
40	<u>المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية</u>
40	مطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه
43	المطلب الثاني: مفهوم التوازن المالي
44	المطلب الثالث : مؤشرات التوازن المالي
52	<u>المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية</u>
52	المطلب الأول : مفهوم النسب المالية
52	المطلب الثاني : نسب السيولة و النشاط و نسب الهيكل المالي
57	المطلب الثالث : نسب الربحية و المردودية
60	خاتمة
61	<u>الفصل الثالث : دراسة حالة مطاحن بلغيث</u>
61	<u>مقدمة</u>
62	المبحث الأول:تقديم عام للمؤسسة
62	المطلب الأول:أدوات الدراسة و مجالاتها
63	المطلب الثاني : لمحة حول المؤسسة
66	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
67	<u>المبحث الثاني : عرض ميزانيات المؤسسة لسنوات الثلاثة</u>
67	المطلب الأول : عرض الميزانيات المالية لسنوات ثلاثة 2018-2019-2020
74	المطلب الثاني : عرض الميزانيات المختصرة لسنوات الثلاثة لسنوات 2018-2019-2020
75	المطلب الثالث : عرض جدول النتائج لسنوات الثلاثة لسنوات 2018-2019-2020
77	<u>المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة</u>
77	المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بواسطة الموازنات المالية
82	المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية (نشاط ، سيولة و هيكل مالي)
85	المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية و المردودية

89	خاتمة
91	خاتمة عامة
	قائمة مراجع
	ملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم	عنوان	صفحة
01	الميزانية المالية	37
02	الميزانية المالية المختصرة	39
03	التغيرات رأس مال العامل	47
04	جانب الأصول للميزانية المالية 2018	70
05	جانب الخصوم للميزانية المالية 2018	70
06	جانب الأصول للميزانية المالية 2019	71
07	جانب الخصوم للميزانية المالية 2019	72
08	جانب الأصول للميزانية المالية 2020	73
09	لخصوم للميزانية المالية 2020	74
10	جدول نتائج لسنوات (2020-2019-2018)	75
11	الميزانية المالية مختصرة ل 2018	76
12	الميزانية المالية مختصرة ل2019	76
11	الميزانية المالية مختصرة ل2020	77
12	نتائج حساب رأس مال العامل لسنة(2020-2019-2018) من أسفل	78
13	نتائج حساب رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018) من الأعلى	79
14	نتائج حساب إحتياج رأس مال العامل (2020-2019-2018)	81
15	نتائج حساب الخزينة لسنوات (2020-2019-2018)	82
16	نتائج حساب نسب السيولة لسنوات (2020-2019-2018)	83
17	نتائج حساب نسب الهيكل المالي لسنوات (2020-2019-2018)	84
18	نتائج حساب نسب الربحية لسنوات (2020-2019-2018)	85
19	نتائج حساب نسب المردودية لسنوات (2020-2019-2018)	87

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	صفحة
01	منحنى بياني يوضح تطور رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018)	80
02	منحنى بياني يوضح تطور أنواع رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018)	81
03	منحنى بياني يوضح تطور احتياج رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018)	82
04	منحنى بياني يوضح تطور الخزينة لسنوات (2020-20019-2018)	83
05	أعمدة بيانية توضح تطور نسب السيولة لسنوات (2020-2019-2018)	85
06	أعمدة بيانية توضح تطور نسب الهيكل المالي (2020-2019-2018)	86
07	أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنوات (2020-2019-2018)	88
08	أعمدة بيانية أوضح تطور نسب المردودية لسنوات (2020-2019-2018)	88

قائمة الملاحق

ملحق يوضح جانب الأصول في الميزانية المالية لسنة 2018	01
ملحق يوضح جانب الخصوم في الميزانية المالية لسنة 2018	02
ملحق يوضح جدول النتائج لسنة 2018	03
ملحق يوضح جانب الأصول في الميزانية المالية لسنة 2019	04
ملحق يوضح جانب الخصوم في الميزانية المالية لسنة 2019	05
ملحق يوضح جدول النتائج لسنة 2019	06
ملحق يوضح جانب الأصول في الميزانية المالية لسنة 2020	07
ملحق يوضح جانب الخصوم في الميزانية المالية لسنة 2020	08
ملحق يوضح جدول النتائج لسنة 2020	09

المخلص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات وأدوات التحليل المالي وذلك لمعرفة أداؤها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة -مطاحن بلغيث- ، معتمدين على المنهج الوصفي موافق للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي ، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي للمؤسسة وتبين لنا ان أداؤها في تحسن حيث لاحظنا تطورا وربحا في النتائج المحققة صاحبه تحسن في الكفاءة المالية والاقتصادية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية :

أداء مالي ، تقييم الأداء ، تحليل المالي ، مؤشرات التوازن المالي ، نسب المالية

résumé

L'étude vise à mettre en évidence le rôle de l'évaluation de la performance financière dans l'institution économique à l'aide d'indicateurs et d'outils d'analyse financière afin de savoir si sa performance est bonne ou non et de la projeter sur une institution algérienne représentée dans l'institution - Balghith Mills -, en s'appuyant sur l'approche descriptive s'accordant sur le côté théorique et une approche par étude de cas sur le côté Appliquée en analysant les états financiers de l'institution à l'aide d'outils d'analyse financière, les résultats de l'étude ont montré la nécessité d'évaluer la performance financière afin de connaître les points forts et les faiblesses de l'institution, grâce auxquelles il est possible de surveiller son activité et de prendre les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs fixés et au final nous avons pu évaluer la performance financière de l'institution Et il s'avère que sa performance s'améliore , car nous avons constaté une évolution et un profit dans les résultats obtenus, accompagnés d'une amélioration de l'efficacité financière et économique de l'institution.

les mots clés :

Performance financière, évaluation de la performance, analyse financière, indicateurs d'équilibre financier, ratios financiers

مقدمة

المقدمة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية لنشاط الإقتصادي للمجتمع ، حيث حضيت المؤسسة بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة كونها تقوم بدور كبير في اقتصاد الوطني ، فهي خلية للإنتاج من جهة حيث تقوم بتحويل عناصر الإنتاج من مدخلات إلى منتوجات جاهزة ، و من جهة أخرى هي وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج ، حيث يوزع الدخل على المستخدمين ، جزء للدولة ، جزء لأصحاب المؤسسة و من جهة أخرى فهي خلية اجتماعية حيث تقوم بدور هام في تحقيق الاستقرار و التقدم في المجتمع فهي تأثر و تتأثر به ، و يتطلب ذلك دراية كبيرة حول التغيرات الخارجية الحاصلة ، و وضع خطط و استراتيجيات مناسبة لتنبؤ و معرفة التغيرات المستقبلية و بدقة ، و تحديد الأخطاء و الإنحرافات الناتجة عن الخطط و الاستراتيجيات المسطرة و الأهداف و العمل على تصحيحها لمعرفة مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة

و نظرا للتطورات التي يشهدها العالم يضع المؤسسة الاقتصادية تحت تهديدات كبيرة في العديد من المجالات تنعكس بشكل أو بآخر عليها و يضعها تحت محيط تنافسي كبير ، لذلك فعلى أي مؤسسة إقتصادية تعاني من مشاكل أو لا يجب عليها التحكم الجيد في قواعد التسيير و التحسين من وضعيتها المالية و ذلك بإعتماد على أسلوب تسيير يركز على المعلومات المتوفرة في المحيط الداخلي و الخارجي ، و نشاطها الذي يرمي إلى تحقيق الثروة و ظروف السائدة في المجتمع ، و النمو و الاستقرار.

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من معرفة مدى نجاح أهدافها فهي بحاجة إلى قياس و تقييم كل وظيفة من وظائفها و ذلك بإعتماد على التقييم المالي للمؤسسة و الإقتصادي حيث يمثل الوسيلة ضرورية لتوفير المعلومات التي تبين و تحلل الأداء في مختلف جوانب نشاطها و هذا ما يسمح لها بإجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع الإقتصادية و المالية و البحث على المشاكل التي تتعرض إليها و تفاديها و عمل على تصحيحها .

و لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المؤسسة يواجه الميسرين إشكالية اختبار أو انتقاء المعايير و المؤشرات ، فهي بطبيعة الحال كثيرة فبالاعتماد على التحليل المالي الذي يمثل التخطيط المالي السليم ، حيث وجبة على أي مسير معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل إتخاذ قرارات و خطط مستقبلية ، خاصة و أن القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية لم تعد تعطي الصورة الواضحة و متكاملة عن النشاط دون الإستعانة بأداة من أدوات التحليل المالي ، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق بغية دراسة أسباب نجاحها أو فشلها ، و بيان نقاط القوة و الضعف .

طرح الإشكالية :

يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من المواضيع التي تشغل الميسرين في ظل المنافسة ، حيث يستند إلى مجموعة من المؤشرات المحاسبية و المالية و هذا من خلال توفره على بيانات يستمد من خلالها على مؤشرات أداء الشركة .

و من هنا تبرز إشكالية الرئيسية لهذا البحث :



ماهي أليات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية ؟

وخلال هذه الإشكالية الرئيسية تبرز التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي المؤسسة و ماهي وظائفها ؟
- ماالمقصود بالتقييم الأداء المالي ؟
- كيف يمكن لتقييم الأداء أن يكون له دور في مساعدة المؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة ؟
- ماهو دور المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ؟

الفرضيات :

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- مؤسسات الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل من اجل إنتاج و تبادل سلع و خدمات
- الأداء المالي لمؤسسة هو تحديد الوضعية المالية لها
- يكمن الهدف من تقييم الأداء المالي في التحقق من حسن إستخدام مواردها .
- تحديد المؤشرات و معايير تقييم الأداء للمؤسسة يكون وفق أسلوب علمي التي تمكن من كشف نقاط القوة و الضعف

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من خلال اهمية موضوعه و تقييم الأداء حيث يعد موضوعا مهما يساهم في الوصول إلى الأداء جيد للشركة حيث يساعد على كشف عن معوقات بلوغ الشركة لأهدافها ، حيث يحظى بأهمية من طرف المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن و يبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ، ونقاط الضعف لمعالجتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكممة فيه.
- تسليط الضوء على أهمية تقييم الأداء المالي .
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ،ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب موضوعية وذاتية أدت لاختيار الموضوع :

أسباب موضوعية :

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية خاصة المهتمين بالوظيفة المالية
- محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
- أهمية المؤشرات والمعايير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أسباب ذاتية :

- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات
- الرغبة شخصية في دراسة مثل هذا الموضوع

منهج الدراسة :

من اجل الإلمام بموضوع البحث و الإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجته على المنهج الوصفي، و الذي يعتبر من أكثر المناهج التي تلائم الدراسة من جانب النظري لطرح المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بكل من تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، كما اعتمدت في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة على أساس المقابلة مع رؤساء مصالح المؤسسة، و كذلك المنهج التحليلي الذي يساعد على اتخاذ الوسائل للقيام بتحليل الميزانية من اجل استخلاص النتائج و الحكم عليه

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كمايلي :

الفصل الأول :

تحت عنوان مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، حيث قسم إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول المؤسسات الاقتصادية حيث في المطلب الأول تعرضنا إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية ، و المطلب الثاني تناولنا فيه أهداف و وظائف المؤسسة و في المطلب الثالث أنواع المؤسسات الاقتصادية اما المبحث الثاني كان تحت عنوان تقييم الأداء في المؤسسة تم إدراج فيه تعريف الأداء خصائصه ، تعريف التقييم الأداء و أنواعه ، أسس تقييم الأداء و مصادر معلوماته ، تقييم الأداء و المراحل التي يمر بها و أهم مزاياه و عيوبه ، أما المبحث الثالث ع-عموميات حول الأداء المالي ، الذي تضمن تعريف الأداء المالي ، اهداف الأداء المالي و معاييره ، العوامل المؤثرة في الأداء المالي ، و في المبحث الرابع الذي تحت عنوان تقييم الأداء الذي تضمن مفهوم تقييم الأداء المالي ، شروط و مراحل تقييم الأداء المالي و الأطراف المستفيدة منه ، مقومات و معوقات تقييم الأداء المالي

الفصل الثاني :

معايير و مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تحت عنوان الميزانية المالية الذي جاء فيه تعريف الميزانية المالية ، الانتقال من ميزانية المحاسبية على المالية و تعريف الميزانية المالية . أما المبحث الثاني تحت عنوان تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية ، فتناول تعريف التحليل المالي و أنواعه ،

تعريف التوازن المالي ، مؤشرات التوازن المالي ، أما المبحث الثاني تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية ، حيث تضمن مفهوم النسب المالية ، نسب السيولة والنشاط و نسب الهيكل المالي ونسب الربحية والمردودية

الفصل الثالث :

تحت عنوان دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية-مطاحن بلغيث - ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تم إدراج فيه عرض عام للمؤسسة مطاحن بلغيث ، من خلال تقديم المؤسسة ، الهيكل التنظيمي لها و أهدافها ، أما المبحث الثاني تم عرض الميزانية المالية للمؤسسات المالية ، و الميزانيات المختصرة لسنوات 2018-2019-2020 ، و جدول النتائج لسنوات ثلاثة ، و في المبحث الثالث تحت عنوان تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، الذي جاء فيه تقييم الأداء المالي للاستخدام الموازنات المالية ،تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية سيولة ، نشاط و هيكل مالي ، و في الأخير المردودية المالية و نسب الربحية

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول الأداء المالي في المؤسسة
الاقتصادية

مقدمة الفصل :

إن المؤسسة الاقتصادية هي منظمة إقتصادية مستقلة ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين ، بهدف دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج تبادل سلع أو خدمات مع الأعوان الإقتصاديين الآخرين ، بغرض تحقيق أرباح بأقل تكلفة والتوازن بين المردودية والسيولة ولتحقيق هذه الأهداف يجب على مسيري المؤسسة التحكم في وظائفها الأساسية وذلك بإستعمال تقنيات ووسائل حديثة . ويعتبر الأداء المالي من بين التقنيات المستعملة حيث يحظى الأداء باهتمام من طرف الباحثين و الإداريين والمسيرين وكذلك المستثمرين في المؤسسات والشركات ، حيث يعتبر الأداء من الموضوعات الهامة في الفكر الإداري نظرا لكون أن المؤسسة تتغير بتغير بيئة عملها مما يلزمها بضرورة التغيير والمستمر في خططها وسياستها وقراراتها فهو يعبر عن الفضاء الذي يمارس فيه الإداريين مختلف أنشطتهم داخل المؤسسة

ومن خلال هذا المنطلق سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى أربعة مباحث تتلخص في مايلي :

- المبحث الأول : المؤسسة الاقتصادية
- المبحث الثاني : تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
- المبحث الثالث : الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
- المبحث الرابع : تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : المؤسسة الاقتصادية

مازلت المؤسسات الاقتصادية إلى يومنا هذا مجالاً واسعاً للدراسات العلمية والاقتصادية والابحاث النظرية والميدانية ، لقد شغلت المؤسسات الاقتصادية ولاتزال حيزاً كبيراً من اهتمامات الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية ، سواء من الشرق أو الغرب ، ونظراً لكونها نواة الأساسية في النشاط الاقتصادي في المجتمع ، ونظراً للتحويلات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حد الساعة ، فان المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها المؤسسة حالياً ، فبالإضافة إلى تنوع وتعدد إشكالاتها ومجالاتها .

المطلب الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

أولاً : تعريف المؤسسة الاقتصادية

يمكن إعطاء تعاريف مختلفة عن المؤسسة ولكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيماً يجمع بين وسائل الإنتاج والإنسان .

تعريف الأول :

" المؤسسة عبارة عن تجمع أنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية ، مادية ومالية لاستخراجه ، تحويله ، نقل و توزيع السلع أو الخدمات طبقاً لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة " ¹.

تعريف الثاني :

" المؤسسة الاقتصادية هي اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي تختلف نسبياً ومكانياً تبعاً لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به ويتم اندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية الحقيقية لسلع وخدمات وأخرى عينية وكل منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالافراد حيث تمثل الأولى في وسائل المستعملة في التسيير والمراقبة " ².

تعريف الثالث :

" هي مجموعة منظمة ومهيكلتة تخضع لمنطق دقيق ولقاييس محددة من الناحية التقنية والبشرية

ثانياً : خصائص المؤسسة الاقتصادية

اعتماداً على التعاريف السابقة سيتم للمؤسسة الاقتصادية ، يمكننا استنتاج جملة من الخصائص التي تتميز بها : ³

- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها

¹ درحمن هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 13

² ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، دار محامدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 10

³ عمر الصخري ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2007 ، ص ص 25-26

- للمؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها .
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يمكنها من تمويل كافي و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية ، و قدرة على تكيف نفسها مع ظروف المتغيرة .
- المؤسسة مركز التحويل لأنها ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع و خدمات)¹

المطلب الثاني : اهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

أولا : اهداف المؤسسة الاقتصادية

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية، سواء العمومية منها والخاصة، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، حيث نستطيع تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

1-2: الأهداف الاقتصادية :

يمكن حصر عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كمايلي² :

1-1-2 : تعظيم الربح

حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها الأساسي ليس فقط تحقيق الربح بل تعظيمه ، وهذا ما يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها و توسيع نشاطها و ذلك للصعود أمام المؤسسات المنافسة لها ، وكذلك تسديد الديون و توزيع الأرباح على الشركاء أو تكوين مؤونات و مخصصات لتغطية خسائر و أعباء غير محتملة .

2-1-2 - ترشيد عملية الإنتاج

و ذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع و إضافة إلى مراقبة هذه البرامج أو الخطط و تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية .

3-1-2 - تحقيق متطلبات المجتمع

أن نتائج المؤسسة تتعلق بمدى تصريف أو بيع إنتاجها بنوعيه المادي و المعنوي و عملية البيع هذه هي التي تساهم في تغطية طلبات المجتمع

2-2-الأهداف الاجتماعية :

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية التي تحاول المؤسسة تحقيقها فهي تسعى دائما إلى تحقيق اهداف أخرى ذات

طابع اجتماعي ، و التي تتمثل فتمايلي³ :

¹ غول فرجات ، الوجيز في اقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008، ص 10

² يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي ، 2012، ص 194

³ ناصر ضادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19-21

2-2-1-ضمان مستوى مقبول من الأجور

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها ، إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع وهذا حسب طبيعة المؤسسات ، طبيعة النظام الاقتصادي ، مستوى المعيشة في المجتمع ، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل .

2-2-2تحسين مستوى معيشة العمال

ان التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى تطور الحضاري لهم .

2-2-3توفير تأمينات و مرافق للعمال

تعمل المؤسسات على توفير بعض الخدمات الاجتماعية مثل التأمين الصحي ، و التأمين ضد حوادث العمل ، و كذلك التقاعد ، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك و المطاعم ... الخ .

2-2-4- تأهيل العمال إبراهيم بختي ، دور الانترنت و تطبيقاتها في مجال التسويق ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2002- 2003 ، ص

حيث تدريب و تطوير العاملين و رفع مستويات مهاراتهم المهنية ، و هذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين و تدريب من أجل رفع المستوى المهني ، و التخصص حسب القدرة المهنية للعمال¹ .

2-2-5 - إقامة أنماط استهلاكية معينة

تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع ، هذا بتقديم منتجات جديدة أو عن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار لمنتجات قديمة اوجدية .

2-2-6- الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال

تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص ، فقد تختلف مستوياتهم العلمية و انتماءاتهم الاجتماعية و السياسية ، إلا ان دعوتهم إلى التماسك و التفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة ، و هذه العملية لها دور فعال في خلق و تطوير العلاقات ، بإعتبار الأفراد في المؤسسة جزء مهم يؤثر فيها بمختلف الطرق و الوسائل .

2-3: الأهداف التكنولوجية :

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة² :

2-3-1البحث و التنمية

تزامنا مع تطورها عملت المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا ، حيث ترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد اهمية لتصل إلى نسبة عالية من الإرباح ، و يتمثل هذا البحث نسبا عالية من

¹ إبراهيم بختي، دور الانترنت و تطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002- 2003 ، ص5

² ناصر دادي عدون ، إقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص22، 23

الدخل الوطني في الدول المتقدمة ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة ، وتؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة .

2-3-2 المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث و التطوير التكنولوجي :

وهذا بالتنسيق مع العديد من الجهات من منظمات و هيئات البحث العلمي والجامعات ، وكذا هيئات التخطيط الأخرى وهناك اهداف أخرى تدخل في ترقية الاقتصاد الوطني نذكر منها :

- التكامل الاقتصادي على مستوى الكلي
- رفع مستوى المعيشة الأفراد المجتمع و امتصاص الفائض من اليد العاملة
- تحقيق مركز تنافسي في السوق ، وهذا عن طريق الكفاءة الاقتصادية و الفنية للسلعة و الخدمات التي تتميز بالجودة المرغوبة¹.

ثانيا : وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة وظائف عديدة و متنوعة و التشخيص الداخلي لهذه الوظائف يسمح لنا بمعرفة نقاط قوة و ضعف المؤسسة وبالتالي فإن دراسة وظائف المؤسسة أهمية كبيرة في تحديد إستراتيجيتها ، و من أهم هذه الوظائف نجد :

2-1 وظيفة التسويق :

" وهي عبارة عن تطوير للوظيفة تجارية التي عرفت منذ القديم ، وقد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و بالأخص في شركة General Electric ، و تهدف هذه الوظيفة إلى دراسة و توقع احتياجات المستهلكين ، و إنشاء منتج أو خدمة لسوق خاص ، عرض المنتج أو الخدمة في المكان المناسب ، الإعلام بوجود منتج أو خدمة بمختلف خصائصها ، بيع المنتج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب ، ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة اتجاه السوق "².

2-2 وظيفة الإنتاج :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد للخامات و ذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات و رغبات المستهلكين .

و حيث أن الإنتاج هو المهمة أو النشاط الجوهري للمؤسسة الاقتصادية و هو خلق " خلق السلع و الخدمات من خلال تحويل الموارد الأولية أو المواد نصف المصنعة إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة.

و ينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر أو أجزاء منفصلة

- المدخلات

- المخرجات

- العملية الإنتاجية .¹

3-2 وظيفة التمويل :

التمويل كمجموعة من مهام و العمليات ، يعني العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة ، بكميات وتكاليف ونوعيات مناسبة طبقا لبرنامج و خطط المؤسسة ، و تنقسم وظيفة إلى مهمتين : مهمة الشراء و مهمة التخزين .²

- مهمة الشراء : وهي مجموعة من الأنشطة التي تختص بتوفير مستلزمات النشاط من خارج المؤسسة بالكمية و الجودة و الأسعار المناسبة ، و في التوقيت و من المصدر المناسب .³

- مهمة التخزين : هي مجموعة من الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها المؤسسة على أساس أنظمة محكمة ، ووفق صيغ معينة و عبر أجهزة مختصة ، لتأمين الإمداد المستمر بالمستلزمات السلعية لعمليات التشغيل في الزمن المحدد و بالكميات و النوعية المطلوبتين .⁴

4-2 وظيفة الموارد البشرية :

تحتل وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة ، فهذه الأخيرة لها أموال ، زبائن ، تكنولوجيا، أسواق إلخ ، و لتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي و هو الأفراد .

و تعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجات من الموارد البشرية ، و تطوير و تحفيزها و الحفاظ عليها ، بما يمكن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة و الفعالية .⁵

5-2 وظيفة المحاسبة و المالية :

تعتبر الوظيفة المالية عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية ، و التكلفة اللازمة لإغراض التخطيط و و الرقابة بالنسبة لمختلف العمليات و الأنشطة و كذلك تلخيص المعاملات المالية و التجارية على مختلف أنواعها .

أما الوظيفة المحاسبية و هي المنطوية على مجموعة العمليات المحاسبية التي تترجم نشاط المؤسسة إلى أرقام مقومة بعملة بلد ، كما تقوم بملاحظة و تسجيل التدفقات التي تنشأ نتيجة نشاط المؤسسة و قياس أثرها .⁶

¹ يوسف حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 198

² ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 294

³ علي الشرقاوي ، المشتريات و إدارة المخازن ، دار الجامعية ، بيروت، 1995 . ص 20

⁴ أحمد طرطار ، الترشيد الاقتصادي للطاقت الإنتاجية في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 ، ص 75

⁵ جمال الدين محمد المرسي ، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،

2003 ، ص 36

⁶ يوسف حسن يوسف ، تمويل في المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 29-30

المطلب الثالث : تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالاً متعددة ونظراً للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها ، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة ، تذكر أهمها :

أولاً : تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعاً لمعيار الحجم

تقسيم المؤسسات ووضع الحدود الفاضلة بينها استناداً لحجم المؤسسة حيث تأخذ المؤسسة الاقتصادية وفق هذا المعيار الأشكال التالية¹ :

مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، مؤسسات الكبيرة

- مؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات ، تشغل من 1-250 شخصاً ، كما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياراً ديناراً أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمس مئة مليون دينار ، بالإضافة إلى أنها تستوفي معايير الإستقلالية .

- المؤسسات الكبيرة :

هي ذات إستعمال يد عاملة أكثر من 500 شخص ولها دور معتبر في الإقتصاد الرأسمالي المتطور من خلال ما تقدمه سواء على المستوى الوطني أو على مستوى السوق الدولية .²

ثانياً : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية تبعاً للمعيار القانوني

1-2 المؤسسات العمومية

وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام ، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالإنشاء أو التأميم ، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية ، ينقسم هذا النوع من المؤسسات إلى قسمين³ :

1-1-2 مؤسسة تابعة للوزارات

وتدعى بالمؤسسات الوطنية ، وتأخذ أحجاماً معتبرة وهي تخضع للمركز مباشرة أي لإحدى الوزارات باعتبارها صاحبة إنشائها والتي لها الحق في مراقبتها وبالتالى مراقبة تسييرها بواسطة عناصر يتم تعيينها من قبلها تقدم لها تقارير دورية عن نشاطها ونتائج المحققة .

¹ المرسوم رقم 01/18 المتضمن القانون التوجيهي للترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ، للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، صص 5-6

² ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

³ ناصر دادي عدون ، عبد الله قويدر الواحد ، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، ص 96

2-1-2 مؤسسات تابعة للجماعات المحلية :

و تتمثل هذه المؤسسات في الولاية و البلدية أو تجمع بين البلديات أو الولايات أو منها معا ، و تكون عادة ذات أحجام متوسطة أو صغيرة و يشرف عليها منشئها عن طريق إدارتها ، و تخصص عموما في المجالات مجال النقل و البناء و الخدمات العامة .

2-2 مؤسسات مختلطة :

و هي تلك المؤسسات التي تترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها ، مع العلم ان تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات و أحكام خاصة .

3-2 المؤسسات الخاصة :

و هي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ، كالمؤسسات الفردية و مؤسسات الشركات على ان كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها ، و يتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى :

1-2-3 المؤسسات الفردية :

تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى. و يأخذ هذا النوع من المؤسسات أنواع تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات تجارية أو خدمتية... إلخ . و غالبا ما يكون عدد العاملين فيها منخفضا .¹

3.1-2 مؤسسات الشركات :

تعرف الشركات على أنها عبارة عن المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من العمل أو من المال لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة .² و تنقسم الشركات على ثلاث أقسام رئيسية هي :

- شركات الأشخاص :

و تعتبر امتداد للمؤسسات الفردية و هي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على ان لا يتجاوز عدد الشركاء 20 شخصا و يتم اقتسام الربح و الخسارة .³

- شركات ذات المسؤولية المحدودة :

و هي شركة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص .⁴

¹ ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 54

² بلقاسم سلاطينية ، إسماعيل فيزة ، التنظيم الحديث للمؤسسة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، طبعة الثانية ، 2008 ، ص 25-26

³ عبد الغفور عبد السلام و اخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص 24.

⁴ الفقرة الأولى من المادة 564 من القانون التجاري .

وقد حدد المشرع الجزائري رأسمال الشركة بأن لا يقل عن 100000 دج وينقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية تقدر 1000 دج على الأقل .¹

كما لا يجب ان يتجاوز عدد الشركاء عشرين شريكا .

شركات الأموال :

كذلك تسمى شركات المساهمة وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص يساهمون بحصص في رأسمال الشركة ، وتكون قيمة الأسهم متساوية وقابلة للتداول ، و صاحب الأسهم لا يتحمل الخسارة ان وقعت إلا بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها ، كذلك يتقاضى عائدات على أسهمه على شكل إرباح موزعة .²

- شركات التوصية بالأسهم :

تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمنها فئتين من الشركاء متضامين وموصين ، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهمها بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامين على عكس شركة التوصية البسيطة .³

ثالثا : تصنيف المؤسسات الاقتصادية اقتصاديا

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية : قطاع الفلاحة ، قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات ، ويضم كل قطاع مايلي⁴ :

1-3 مؤسسات القطاع الأول : " الفلاحة " :

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها ، وتربية المواشي ، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري ، وغيره من النشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك ، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم .

2-3 مؤسسات القطاع الثاني " الصناعة " :

وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات ، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة ، وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من معادن و طاقة وغيرها ، وهي ما تسمى بالصناعات الاستخراجية ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام ، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة .

¹ المادة 566 من القانون التجاري الجزائري تبعا لمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993

² ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

³ عبد الغفور عبد السلام و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 29

⁴ ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70-71

3-3 مؤسسات القطاع الثالث "الخدمات" :

وهذه التي تقوم فعلا بعدة أنواع من الخدمات إلى المستهلكين وإلى المؤسسات التي تستهدف الربح والشركات الأخرى ، وتقوم بتأجير مهاراتهم كما نشير إلى أن الميزة الخاصة لشركات الخدمات هي صغر حجمها أي أن معظمها يتطلب و يعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الدقيق .

4-3 مؤسسات تجارية :

هي مختلف المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة والمفرق مثل الأروقة الجزائرية ، مؤسسات أسواق الفلاح.... إلخ.¹

¹ عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

المبحث الثاني : تقسيم الأداء في المؤسسة

تعتبر عملية تقييم الأداء نشاطا مهما من أنشطة إدارة الموارد البشرية في المنظمات بشكل عام، فهي ليست فقط وسيلة موضوعية لاتخاذ القرارات العادلة المتعلقة بتوزيع الأجور وترقية ونقل العاملين. ولكنها أيضا وسيلة لتحثهم على بذل أقصى الجهود والتفاني في العمل، بإضافة إلى أنها تعمل على كشف نقاط القوة والضعف لدى العاملين، ومن ثم الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية المتاحة، وتقدير الاحتياجات التدريبية تقديرا واقعا .

المطلب الأول : مفهوم تقسيم الأداء و أنواعه

سيتم التطرف في هذا المطلب إلى تعريف الأداء و تقييم الأداء و أنواعه

أولا : مفهوم تقسيم الأداء

1-1 تعريف الأداء:

قبل تعريف تقييم الأداء سيتم التطرق إلى تعريف الأداء و خصائصه و

التعريف الأول :

" هو سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة و التي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين " .¹

التعريف الثاني :

الأداء هو " المستوى الذي تتمتع مخرجات المنظمة بعد إجراء العمليات على مدخلاتها ، فالأداء هو مخرجات الأنشطة والأحداث التي تشكل داخل المنظمة " ²

وتكمن أهمية الأداء في انه من المواضيع الإدارية المهمة التي تم التركيز عليها ، كما تولي منظمات الأعمال أهمية كبرى للأداء فتصمم البرامج الخاصة لتقييمه وتدريب الموظفين من أجل تنفيذ النشاطات بأحسن صورة، كما شكل الأداء وسيلة مهمة لاختيار واختبار إستراتيجية المنظمة .³

2-1 خصائص الأداء :

يشترط في عملية الأداء مهما كانت نوعيتها، أن نجاح هذه العملية و تحقيق أهدافها مرتبط بمجموعة من الخصائص و الشروط و نذكر منها⁴:

التوافق الاستراتيجي :

ويقصد بهذا المعيار مدى تمكن نظام تقييم الأداء من إبراز الأداء الوظيفي الذي يتوافق و ينسجم مع استراتيجيات و أهداف المؤسسة ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المؤسسة تركز في ثقافتها أو إستراتيجيتها على خدمة العملاء ، فإن نظام التقييم لمثل هذه المؤسسة يجب أن يظهر أو يبين كيفية و مستوى جودة قيام العاملين بخدمة العملاء .

¹ إبراهيم الخلوف الملكاوي ، إدارة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، طبعة الأولى ، ص 29
وائل محمد صبيح إدريس ، طاهر محمد منصور الغالي ، الإدارة الإستراتيجية ، منظور منهجي متكامل ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007² ، ص 478

³ إبراهيم الخلوف الملكاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

⁴ إبراهيم محمد المحاسنة ، إدارة و تقييم الأداء الوظيفي (بين النظرية و التطبيق) ، دار جرير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص

- الصدق :

يقصد بهذا المعيار قدرة مقياس الأداء على تقييم كافة الأبعاد ذات العلاقة بالأداء الجيد للوظيفة ، ويشار إلى ذلك عادة " بصدق المحتوى " . وحتى يتمتع مقياس الأداء بالصدق فإنه يجب أن يعكس الأداء الوظيفي الحقيقي و المقصود و الذي يتضمن كافة الأبعاد التي يمكن من النجاح في أداء الوظيفة .

- الثبات :

يقصد بخاصية الثبات مدى استقرار نتائج قياس الأداء التي يتم الحصول عليها في أوقات مختلفة ، أو من أشخاص مختلفين ، أو بأدوات قياس مختلفة أي أن النتائج تكون متقاربة من وقت لآخر و من شخص لآخر و يعتبر الثبات مؤشرا على دقة التقييم ، وللثبات عدة معاني تختلف باختلاف الغرض من القياس كذلك الغرض من التقييم ، وله عدة طرق للتأكد من توفر خاصية الثبات .

- التميز :

ويقصد بالتميز قدرة المقياس على التمييز بين مستويات الأداء للعاملين أي أن مقاييس الأداء لا بد أن تتميز بين حجم و مقدار الجهود التي يبذلها العاملون ، لأنه يترتب عليها مستويات أداء توازيها من حيث الترتيب إذ يفترض أنه كلما زادت الجهد المبذول كلما زاد مستوى الأداء ، و تبرز أهمية هذه الخاصية في أنها توفر المعلومات التي يمكن متخذي القرار من إصدار القرارات الصائبة بشأن المؤسسة و ذات العلاقة بالعاملين بشكل عام و قرارات خاصة بالتحفيز أو التدريب و التطوير بشكل خاص .

- الموضوعية :

يقصد بهذا المعيار مدى موضوعية المقياس و ملائمته للعاملين من حيث المضمون و كذلك الأليات المستخدمة في تطبيقها في تنفيذه إجرائيا ، إضافة إلى كل ما يؤدي إلى العدالة و الموضوعية و كل ما من شأنه أن يعكس الأداء الفعلي للعاملين و قد يتحقق مضمون الموضوعية بالإجراءات المتبعة في تقييم الأداء فقد تكون الأدوات موضوعية لكن إجراءات التطبيق غير مناسبة و ينعكس ذلك موضوعية التقييم ككل ، و من هنا فلا بد من ممارسة عملية تقييم الأداء أن يكون على وعي بإجراءات و أساليب التقييم .

3-1 مفهوم تقييم الأداء :

تقييم الأداء هو عبارة عن عملية جزئية في نطاق نشاط إداري واسع ، و سوف نحاول التطرف إلى تعريفه و أهميته

التعريف الأول:

يعرف تقييم الأداء على " أنه تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه النتائج في نهاية الفترة المحاسبية بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج في تشخيص ما تبين من صعوبات في التنفيذ وتحديد المسؤوليات و تفادي أسباب الأخطاء مستقبلا" .¹

¹ توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، مصر، 2003-2004، ص 03.

التعريف الثالث:

تقييم الأداء هو " مجموعة دراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي... الخ ، خلال فترة زمنية محددة و مدى مهارتها في تحويل المدخلات أو مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة و بيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات عن طريق تغلبها على صعوبات التي تعرضها و ابتداء الأساليب الأكثر إنتاجا و تطورا في مجال عملها .¹

التعريف الرابع :

و يعد تقييم الأداء عملية تقييم لنشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مقدما و ثانيا ب قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية .²

1-3-1 أهمية تقييم الأداء

و تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي³ :

- توجيه نظرة الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف ، وحيث يكون الإشراف أكثر إنتاجية.
- ترشيد الطاقة البشرية في المنظمة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة و تمييزها ، و كذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها ، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها ، حيث يعتبر تقييم الأداء أساسا موضوعيا لوضع نظم الحوافز و المكافآت التشجيعية
- مساعدة مديري الأقسام على إتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس و الحكم .
- مساعدة المستويات الإدارية على التعرف على أسباب لانحرافات التي تم اكتشافها حتى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلاقيها .

ثانيا : أنواع تقييم الأداء

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة، وأداة للكشف عن الانحرافات للجهات المسؤولة عنها. حيث أن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برتمته في الوحدة الاقتصادية، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية⁴:

¹ محمد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 31

² السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية المتحدة السعودية ، 2000، ص 30

³ محمد قدرى حسن ، إدارة الأداء المتميز ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2014-2015 ، ص ، 175

⁴ إبراهيم الخلوف الملكاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 40-41

1-2 تقييم الأداء المخطط:

يراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة.

كل الظروف سواء كان ما يدخل ضمن مسؤولية إدارة الوحدة أو يخرج عن إرادتها لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار عند إجراء عملية التقييم التي ينبغي لها أن تتعمق في دراسة وتحليل أسباب الانحرافات وعدم الاكتفاء بما تقدمه التحليلات الرقمية من نتائج شكلية فقط.

2-2 تقييم الأداء الفعلي:

يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام لفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأشير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة.

3-2 تقييم الأداء المعياري (القياسي):

يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسب السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع... الخ.

4-2 تقييم الأداء العام (الشامل):

يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

المطلب الثاني : أسس تقسيم الأداء ومصادر معلوماته

إن تقييم الأداء لا يخلو من قواعد أساسية ، كما يمكن الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة كما أنه لا يخلو من صعوبات تواجهه وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً : القواعد الأساسية لتقييم الأداء :

تستند عملية تقويم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

¹ محمد قدرى حسن ، إدارة الأداء المتميز ، مرجع سبق ذكره ، ص 187-188

1-1 تحديد الأهداف المنظمة :

لكل منظمة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها ، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها ، ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المنظمات في ترجمة الهدف العام وتحويلها إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيراً دقيقاً وبطريقة عملية على أنها يتم ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية .

وتحدد أهداف المنظمة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات ، والأوجه الرئيسية لنشاط المنظمة واحدة بغض النظر عن أهمية النسبية المعطاة لكل هدف من أهداف المنظمة المتعددة ، حيث تتغير تلك الأهمية تبعاً لظروف المجتمع وفلسفته الاجتماعية والاقتصادية وتمثل أهداف المنظمة عادة في : الإنتاج والتسويق ، التجديد والابتكار ، القيمة المضافة ، الربحية ، المسؤولية الاجتماعية ، ويجب التنسيق بين الأهداف سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وتحديد الهدف التي يجب أن تحظى بأكثر قدر من الموارد المتاحة مع ضرورة التنسيق بين هذه الأهداف بحيث تكون أكثر وضوحاً للمسؤولين عن التنفيذ .

2-1 وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف :

وضع الخطط التفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط يعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة ، ثم كيفية الحصول عليها من ناحية ، وتحديد تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى . و الخطط التفصيلية تعني وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط وفي خلال الفترة المحددة ، ويتطلب تعدد الخطط ضرورة التنسيق فيما بينها على ضوء الأهداف الموضوعية حتى يمكن من واقع هذه الخطط وضع الخطة الرئيسية للنشاط .

3-1 تحديد مراكز المسؤولية :

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة ، والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية أو الإدارات المختصة بأداء نشاط معين ، ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط ، وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعية تحت تصرفها . وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك اختصاصات كل مركز من مراكز المسؤولية ، و نوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز بعضها البعض ، ومدى تأثير نشاط نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى .

4-1 تحديد معايير أداء النشاط :

يعتمد تقييم كفاءة الأداء ، شأنه شأن أي تقييم على عدد من المعايير . ان تحديد هذه المعايير يعد من أهم الأسس في عملية دراسة كفاءة الأداء ، بالإضافة إلى كونها أكثر صعوبة في الوقت نفسه ، فهذا التحديد يتطلب مايلي :

تحديد ماهية المعايير .

تحديد معدلاتها

اختبار المعيار أو المعايير المناسبة لدراسة كفاءة الأداء . ان هذا الاختبار يعتمد على ما يأتي :

- طبيعة العملية الإنتاجية الخاضعة للتقييم .
 - الأهداف المرسومة لكل عملية إنتاجية خاضعة للتقييم
 - مرحلة التطور التي تمر بها العملية الإنتاجية الخاضعة للتقييم
- أن ما ورد أعلاه يكشف لنا ضرورة قيام خبير التقييم باختبار المعايير المناسبة ، من بين كافة المعايير المتاحة له ، وبما يناسب الحالة الخاضعة للتقييم .

5-1 وجود جهاز مناسب لتقييم كفاءة الأداء

تتطلب عملية تقييم كفاءة الأداء توفر بيانات عن نشاط الوحدات الإنتاجية ، ان هذه البيانات التي ينبغي ان تكون دقيقة ، لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق تأليف جهاز مناسب للرقابة يختص بمتابعة و مراقبة التنفيذ الفعلي لنشاط الوحدة الإنتاجية من كافة جوانبه ، ويقوم بتسجيل النتائج التي يترخص عنها ¹

ثانيا : مصادر معلومات تقييم الأداء

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون ... وفي الوقت المناسب، وتقسيم مصادر المعلومات تختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة.... والتقسيم الذي سيتم التطرق إليه تتمثل في ²:

1-2 المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

- المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة، وسبب اهتمام المؤسسة هذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

¹ د/ يحي غني النجار ، تقييم المشروعات (تحليل معايير ومؤشرات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء)، دار دجلة ، طبعة الأولى ، 2012 ، ص 402

¹ عادل عثي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة صناعة التوابل بسكرة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،

- المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية وهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، اجملالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت، لكن هذا النوع يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية بعد عملية صحية جدا.

2-2 المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق

المطلب الثالث : و مراحل تقييم الأداء و أهم مزاياه و عيوبه

تقييم الأداء مجموعة من المراحل، و عدة طرق لتقييمه وفي هذا المطلب سنستعرض هذه الطرق لتقييمه والمراحل التي يمر بها

أولا : المراحل التي يمر بها تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجملها كالآتي¹:

1-1 جمع المعلومات والبيانات الإحصائية:

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشئ الكافي بما يجب أن تتميز بالجودة العالية وأن تكون في الوقت المناسب وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي : الملاحظة الشخصية ، التقرير أو البيان الشفوي ، التقارير الكتابية .

2-1 تحليل دراسة البيانات والمعلومات الإحصائية²:

للقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء.

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية هذه البيانات

2-1 إجراء عملية التقويم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها هدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

¹ عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195

² عبد الغني دادن وكماسي محمد الأمين ، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية ، مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، كلية العلوم والاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مربح ، وركلة ، أيام 6-7 ما 2005 ، ص 304

3-1 اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

4-1 تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثانيا : مزايا و عيوب عملية تقييم الأداء

1-2 مزايا عملية تقييم الأداء

- يسمح نظام تقييم الأداء بتحقيق مزايا عديدة نلخص أهمها في النقاط التالية¹ :
- حث المؤسسة لإنجاز و المساهمة في توفير الموارد اللازمة لذلك بشكل أكثر دقة .
- تحسين إدارة المنتجات و عملية إيصالها إلى الزبائن .
- قد تبين مؤشرات الأداء أن المؤسسة تحقق أهداف اجتماعية و تقدم حلول للعديد من المشاكل المرتبطة بتنا ، بالإضافة إلى تلبية العديد من المطالب و الحاجيات الاجتماعية .
- إبراز المحاور الأكثر تأثيرا على المؤسسة و من ثم توجيه الجهود و التركيز عليها .
- تحديد قدرة المؤسسة على اختراق أسواق أخرى أو تقديم منتجات جديدة بالنظر لدور هذه العملية في تقدير مدى توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بذلك .

2-2 عيوب عملية تقييم الأداء² :

على الرغم من الفوائد التي يقدمها تقييم الأداء للمؤسسة إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب ، حيث أنها يمكن تمثل عائقا و تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها ، و نذكر منها مايلي :

1-2-2 الأغراض و الأهداف الإدارية :

ينحرف التقييم عن الهدف المحدد له في كثير من الأحيان ، إلى جانب ذلك هناك العديد من المؤسسات لا تعرف الغالبية العظمى من موظفيها أهداف المؤسسة ، و لذلك على المؤسسة أن تسأل نفسها ماهي فائدة تقييم الأداء ؟ و أين تكمن القيمة في تقييم الأداء

¹ نصر الدين النمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

² إبراهيم الخلوف الملكاوي ، إدارة الأداء باستخدام الأداء المتوازن ، الوراق للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص ص 38-39

2-2-2 الشكل التحليلي

حيث تبالغ المؤسسات في التحليل على مستوى الفرد أو المجموعة وما يتصل بذلك من الاطلاع على البيانات ، حيث تفقد السرية في حالة الاطلاع عليها من قبل الكثير من العاملين ، وللتغلب على ذلك تسعى العديد من المؤسسات إلى تقليل عدد الموظفين المسموح لهم بالاطلاع على البيانات، كما تعمل أيضا على تقليل عدد الإجراءات .

3-2-2 الاتجاهات العقلية السلبية لدى المديرين وقصر نظرهم

حيث يعوق ذلك و يحد من فعالية التقييم

المبحث الثالث : الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسات فهو السبيل للحفاظ على الاستمرارية والبقاء ، وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي لتحديد وتحليل الانحرافات ومعرفة ما حققته المؤسسة من نتائج وما ضيعته من فرص .

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي

سيتم التطرف في هذا المطلب إلى مجموعة من تعاريف للأداء المالي

أولاً : تعريف الأداء الماليتعريف الأول :

و عرف الأداء المالي " بأنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية " ¹

تعريف الثاني

" يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للإعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم " ² . يعد الأداء المالي " وصف لوضع المنشأة لأن وتحديد الاتجاهات التي تم استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات ، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة. ³

ثانياً : أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي عامة في أنه يعمل على تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم المسؤولين في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها وترشيد القرارات المالية

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية :

- تقييم ربحية الشركة : لغرض تعظيم قيمة المؤسسة و ثروة المساهم
- تقييم سيولة الشركة : لتحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات
- تقييم تطور نشاط الشركة : لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية و استثماراتها
- تقييم مديونية الشركة : لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي
- تقييم تطور توزيعات الشركة : لمعرفة سياسة المؤسسة المتبعة لتوزيع الأرباح

¹ عبد الوهاب دادان ، رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، العدد 2 ، المجلد 7 ، الجزائر ، 2014 ، ص 24

² محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، دارالحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص 45

فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، داروائل للنشر ، عمان، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص 234

- تقييم تطور حجم الشركة : لتحسين القدرة الكلية للمؤسسة و الحصول على مميزات ذات أبعاد اقتصادية .¹

المطلب الثاني : أهداف الأداء المالي و معايير

سنتناول في هذا المطلب أهداف الأداء المالي و معايير

أولا : أهداف الأداء المالي

يمكن حصر أهداف الأداء المالي فتمايلي :

1-1 التوازن المالي :

يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية ، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أي استخدامات الأموال و مصادرها ، و منه يظهر أن التوازن المالي يهدف لتأييد التعادل الدائم بين مختلف التحصيلات و المدفوعات لذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم اليسر المالي و السيولة المالية .² و تكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية :

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة

- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير و تدعيم اليسر المالي

- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير

- تخفيض الحظر المالي الذي تواجهه المؤسسة .³

2-1 السيولة :

تمثل السيولة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها بمعنى أخر قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى أموال سريعة ، فتقضى السيولة أو عدم كفايتها يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزامات و تأدية المدفوعات كما تقيس السيولة قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية خصومها المتداولة⁴ . القرارات ، مذكرة لنيل شهادة تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة ، أو بتعبير أخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة ، المخزونات ، القيم القابلة للتحويل إلى أموال متاحة فتقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها و تأدية بعض المدفوعات .

3-1 الربحية و المردودية :

تعتبر الربحية عن العلاقة التي تربط الإيراح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية و تهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى معدل تقدير قدرة المشروع على الكسب و مدى كفايته في تحقيق الإيراح الصافية من النشاط العادي الذي

¹ بن خروف جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،

تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص 76

² السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة ، دار المرخ للنشر ، الرياض 2000 ، ص 247

³ عادل عثي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

⁴ محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

تمارسه¹، كما تعتبر المردودية كهدف أساسي تسعى له المؤسسة من أجل تحقيق الإرباح ، فالمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق الإنتاجية و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية ، و رأس المال المالي و هذا يعكس المردودية المالية

ثانيا : معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة ، لان الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت تعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين ، و هناك أربعة أنواع رئيسية من النسب نذكرها مايلي² :

1-2 المعايير التاريخية:

و تحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الادارة المالية و الاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية

2-2 المعايير المطلقة:

و تأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات و تقاس بتا النسبة ذات العلاقة في مؤسسة في مؤسسة معينة مثل : نسبة تداول "مرتين" و النسبة السريعة " مرة " .

3-2 المعايير القطاعية:

يستخدم هذا المعيار لقياس وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تنتمي إليه ، و عادة ما تعد هذه المعايير من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية و غيرها .

4-2 المعايير المستهدفة:

و هي مؤشرات تعدها الادارة مسبقا ضمن خططها السنوية و تسعى للوصول إليها من خلال مقارنة الواقع مع هذا المعيار و الحكم على النتيجة و الأداء.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل و صعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها ، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و إتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ، و هذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، و من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد³ :

1- العوامل الداخلية :

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة ، و التي يمكنها التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف ، و أهمها :

¹ ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

² عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي : اتجاهات معاصرة ، دار اليسوري 2008، ص 30

³ بلعطار زوليخة ، أثر إدراج الشركات في البورصة على أدائها المالي ، -دراسة حالة شركة روبية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة

ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجا ، الجزائر ، 2014-2015

- الرقابة على التكاليف

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

وهناك العوامل الداخلية أيضا مؤثرة في الأداء المالي في ¹ :

1-1 الهيكل التنظيمي :

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة المؤسسات وأعمالها ، ويؤثر الهيكل على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي تنبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرارات بأكثر فعالية

2-1 المناخ التنظيمي :

وهو ووضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة ، الأول يعني إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء ، وبالتالي يعني اتخاذ القرار بطريقة عقلانية ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ، أما الثالثة تعني طريق الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، ويقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال للمؤسسة

3-1 التكنولوجيا :

هي مختلف الأساليب والطرف المعتمدة في المؤسسات لتحقيق الأهداف ، ويندرج تحتها العديد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها الزبون ، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية ، وعلى المؤسسات ان تلتزم بنوع من التكنولوجيا المناسب لطبيعة أعمالها والمنسجم مع أهدافها ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الإرباح والحصة السوقية .

4-1 حجم المؤسسة :

هو تصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة وتقاس على أساس إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية ، ويعتبر من المؤثرين على الأداء المالي سلبا ، فزيادة الحجم تتعقد عملية الإدارة وبهذا يصبح أداؤها أقل فعالية ، أما إيجابيا أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين بالمؤسسة .

¹ محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 48-51

2-العوامل الخارجية :

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها ، وأما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية ، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيرها ، وتشمل هذه العوامل¹ :

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية هذه العوامل
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

¹ نفيسة حجاج ، أثيرالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي – دراسة حالة – عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مربح ، وركلة ، الجزائر ، 2016-2017

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تهدف عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة إلى مدى نجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها ، كما أنه يعد عملية ضروري فهي تعتبر كدعامة على أساسها يتم اتخاذ مختلف القرارات لاحقا وخاصة فيما يتعلق بالجانب فهي المحرك الذي تعتمد عليه المؤسسة في الوصول إلى أهدافها .

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

سنتناول في هذا المطلب عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي .

أولا : تعريف تقييم الأداء المالي

التعريف الأول :

"وهو العملية التي يتم من خلالها التعرف على جوانب الايجابية و الجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف و إنجاز معدلات الأداء المستهدفة " ¹.

تعريف الثاني :

" يعني تقديم حكم ذا قيمة e على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المنظمة و على طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة . " ²

تعريف ثالث :

" تقييم الداء المالي في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الإرباح و قدرة المؤسسة على السيولة و سداد الالتزامات و قدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات ، أما الجهات التي تستفاد من هذا التقييم هي إدارة المستثمرون و المقرضين و الجهات الرسمية " ³.

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي

أن تقييم الأداء له أهمية كبيرة و لعل أهمها الأتي ⁴ :

- تقييم الأداء المالي يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية
- عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات و الأقسام بوظائفها بأكمل وجه .
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط ، حيث أنها توضح مدى كفاءة كفاءة التخطيط، عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه ، و من ثم محاولة تجاوز القصور الذي حدث في عملية التخطيط نفسها

¹ سيد محمد جاد الرب ، استراتيجيات تطوير و تحسين الأداء . الأطر المنهجية و التطبيقات العلمية ، مطبعة العشري ، مصر ، 2009 ، ص 51

² عبد الغني دان ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، جامعة وركلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2006 ،

ص 41

³ عبد الغفار حنفي ، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 53

⁴ علي خلف عبد الله ، وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ،

الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 102

يساعد تقييم الأداء على التالي :

- توجيه العاملين للقيام بأعمالهم
- توجيه إشراف الإدارة العليا
- توضيح تسيير العمليات الإنتاجية
- يساعد على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة ، حيث تتكامل إدارة المؤسسة الفرعية كالإنتاج و التسويق و التمويل و الأفراد

ثالثا : أهداف التقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتطوير الأداء في المؤسسات التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإيذاء الملاحظات بشأنها ، إلى مستوى دراسة النشاط ككل في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه لأهدافه ومدى تأسيس إدارته على قواعد الكفاءة والتوفير من حيث التنظيم والتشغيل وصولا إلى النتائج المستهدفة ، مع بيان المعوقات والانحرافات التي يسفر عنها التقييم ودراسة أسبابها ومن ثم الوصول إلى الوسائل الكفيلة بعلاجها وتجنب تكرارها ، مع ضرورة الحرص على تطوير المستمر¹ و عموما يمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي في النقاط الآتية² :

- الوقوف على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل بجودة جيدة ، وبتخصيص الموارد المناسب للاستخدام المناسب .
- البحث عن الأخطاء وتصحيحها ، وذلك بالكشف عن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة وإجراء تحليل للانحرافات الحاصلة وبيان مسبباتها وتحديد المسؤولين عنها لوضع الحلول اللازمة باستئصالها أو التخفيف من وطأتها .
- إن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث³ :
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة
- كفاءة المؤسسة في استخدام رأس مال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة
- الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

رابعا : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

إن وضع ومركز المقيم المالي بالنسبة للمؤسسة ذا أهمية كبيرة ، فإذا كان المسير المالي لها فتمكنه الحصول على المعلومات الأساسية التي تساعد على تحقيق أهدافه ، بينما تكون مصادر معلومات المقيم الخارجي مختلفة ، ومهما كان

¹ مشعل جهم المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص 12

² رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه: دراسة ميدانية بمؤسسة ملينة نوميديا-قسنطينة، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، جامعة 08 ما 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص ص 27-28

³ مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 32

مركز أو وضع المقيم فلا بد من تحديد الجهة التي يقدم إليها نتائج دراسته ، حيث تختلف طريقة عرض المعلومات باختلاف الجهات التي تقدم إليها ، وتمثل الجهات الرئيسية التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ¹ :
المساهم :

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على الاستثمار في المؤسسة و القيمة المضافة و المخاطر التي ينطوي عليها ، فهو يبحث هل من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها ، لذلك يفيد تقييم الأداء المالي للمؤسسة المساهم فيما يتعلق بهذه الجوانب ، وقد يختلف قليلا عن المستثمر المترقب و الذي يريد أن يعرف هل من الأفضل شراء أسهم المؤسسة أم لا ؟ فكل منهما يهتم بماضي المؤسسة وكذلك بالنمو المتوقع في الأجلين الطويل و القصير .
الدائنين :

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة ، أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض الأموال للمؤسسة ، و قد يكون بنكا أو مؤسسات مالية ، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عند حلول تاريخ الاستحقاق .
المورد : يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه و استقرار الأوضاع المالية ، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ، و يعني هذا دراسة و تقييم مديونية العميل في دفاتر المورد و تطورها ، و على ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل .
إدارة المؤسسة :

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي فهي تعمل على تحقيق رضا المساهمين و العملاء و العمال ، فلا يمكنها تحقيق ذلك إلا من خلال توجيه الأداء المالي للمؤسسة من فترة لأخرى و ذلك من خلال عملية التقييم المستمر له ، و دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من أثارها ، و منه يتضح أن تقييم الأداء المالي يزود المسير المالي بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات و الاجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع .

وهناك العديد من الأطراف الأخرى التي تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي نذكر منها ² :

العمال : باعتبارهم العنصر المؤثر و المتأثر بالظروف المالية للمؤسسة

هيئة الأوراق المالية : لمعرفة معلومات عن المؤسسات المدرجة و مدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية

الغرفة التجارية و الصناعية : لتحقيق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني
الأجهزة الضريبية لإغراض تطبيق التشريعات الضريبية .

¹ عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47-51

² عدنان تايه آل نعيبي و فؤاد أرشد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31

المطلب الثاني : شروط ومراحل عملية تقييم الأداء المالي

إن نجاح عملية تقييم الأداء المالي ووصولها إلى الأهداف المرجوة وخاصة هدف تحسين الأداء المالي للمؤسسة يستوجب الحرص على جملة من شروط

أولا : شروط تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي بعض الشروط التي من شأنها تحقيق الدقة والموثوقية ، الأمر الذي يساعد اتخاذ القرار السليم وتصحيح الانحرافات ، ومن الشروط كمايلي¹ :

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير و مشرف بدون أي تداخل بينهما

- أن تكون أهداف الخطة المالية ، التسويقية ، الانتاجية ، .واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ وهذا من خلال دراسة الأهداف دراسة دقيقة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تكون الأهداف متوازنة بين الطموح والإمكانات المتاحة

- أن يتوفر لدى المؤسسة شخص متمرس في عملية تقييم الأداء متفهما لدورة عارفا بطبيعة نشاط المؤسسة ، قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح .

- أن يتوفر للمؤسسة نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة للتقييم بحيث تكون انسيابية المعلومات بطريقة سريعة ومنتظمة تساعد المسؤولين على إتخاذ القرار السليم .

- أن تكون الاجراءات الاولية الموضوعه لمسار التقييم بين الادارات المسؤولة واضحة ومنتاسقة .

- وجود نظام حوافز فعال بحيث يحقق هذا النظام ربط متين بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها .

ثانيا : مراحل تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديد النقاط التالية² :

- تحديد الهدف من تقييم الأداء المالي

- تحديد الأسلوب والأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي

- تحديد طبيعة البيانات والمعلومات التي تركز عليها عملية تقييم الأداء المالي

- تحديد الفترة الزمنية التي يجري فيها تقييم الأداء المالي

- تبيان درجة أهمية النتائج التي تتمخض عنها عملية تقييم الأداء المالي ، وأثرها على مصير ومستقبل المؤسسة الاقتصادية

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية³ :

¹ سعيد فرحات جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 41-42

² حسن فلاح الحسيني ، إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، مصر ، 2006. ص

³ محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51-52

- الحصول على القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل ، حيث أنه من خطوات الأداء المالي وإعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة معينة
- احتساب المقاييس المختلفة لتقييم الأداء المالي مثل الربحية ، السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات ، و تتم بإعداد و اختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي
- دراسة و تقييم النسب ، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها .

المطلب الثالث : مقومات و معوقات تقييم الأداء المالي

نتعرض في هذا المطلب إلى مقومات تقييم الأداء المالي و معوقاته

أولا : مقومات تقييم الأداء المالي

- لكي يحقق الأداء لمالي أهدافه لابد من توافر جملة من المزايا و المقومات و التي تتمثل في ¹ :
- الاستمرارية : يجب على المؤسسة القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية
- المرونة : يجب أن تتسم عملية التقييم بالمرونة حتى يتسنى للمقيم توجيه الإجراءات حسب الوضع القائم
- التطوير : يجب على المؤسسة تطوير أساليبها التقييمية و عدم الاعتماد المطلق على الأساليب التقليدية فقط بل يجب أن تدرس الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي و تختار الأنسب بينها بما يناسب خططها و أهدافها
- سهولة التطبيق : أي الحرص على يسر تنفيذ العملية بإبعاد كافة المعوقات و توفير كافة المتطلبات اللازمة لتقييم الأداء المالي ، و إتباع منهجية واضحة و فعالة .
- الاقتصاد : أن تتم عملية تقييم الأداء المالي بأقل ما يمكن من التكاليف
- القبول : أن تحظى العملية بالقبول من طرف المستخدمين و تفهمهم لضرورة إجراء تقييم للإداء المالي للمؤسسة ، و أن يتم قبول مصداقية و صلاحيته .
- المقيم : يجب قبل كل شئ أن تتأكد الجهة المسؤولة عن تعيين القائمين على العملية من كفاءة المقيمين من حيث المكتسبات المعرفية و من حيث احترامهم لإخلاقيات العمل
- إضافة إلى مقومات السابقة ، هناك شروط تعتبر الأكثر أهمية في عملية تقييم الأداء المالي ، ألا وهو الجودة المعلومات (من حيث الدقة و الوضوح و المصداقية) و سهولة الحصول عليها من طرف القائمين على عملية ، فلنجاح تقييم الأداء المالي للمؤسسة و تحقيق الغاية منه يجب أن يتوفر للمؤسسة نظاما متكامل و فعالا للمعلومات و البيانات و التقارير المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منتظمة ².

¹ مجيد الكرخي ، مرجع سبق ذكره ، ص 43

² مرجع سبق ذكره ، ص 43

ثانيا : معوقات تقييم الأداء المالي

تواجه عملية تقييم الأداء المالي الكثير من الصعوبات وتمثل هذه الصعوبات في كيفية تحديد وتطوير مقاييس ومعايير لقياس الأداء المالي خاصة وأن أهداف المؤسسات وخصائصها تختلف من مؤسسة لأخرى ، وعموما تتمثل الصعوبات في ¹ :

- الصعوبة في تحديد المفاهيم التي يحتاجها تقييم الأداء للوصول إلى نموذج متكامل وواضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية وقد تكون الصعوبة هنا سبب اختلاف البيئات التنظيمية وطبيعة أهدافها
- الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوبة قياسها والعلاقات بينها
- الصعوبة في تحديد بداية بداية عمليات التشخيص ودراسة وتحليل الأداء المالي بهدف تقييمه
- الصعوبة في تطوير معايير كمية لقياس المخرجات أو تطوير معايير نوعية لقياس أداء المؤسسة
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء المالي وتقييمه ، حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرة والكفاءة والمهارة اللازمة

¹ موسى اللوزي ، التنظيم وإجراءات العمل ، داروائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2002، ص ص 212-213

خاتمة الفصل :

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل من حيث مدخلاته وتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطة المؤسسة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في نهاية فترة للتقييم ، كما لا يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي جيد إذا لم يحسن المسيرين انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة، وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني :

معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

مقدمة :

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات صائبة ومطابقة للأهداف التي وضعتها المؤسسة يجب أن يكون أساس تحليله بالدرجة الأولى على أدوات معينة موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية وهي من الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، حيث يعتبر التحليل المالي أحد الأدوات المستخدمة في تحديد أوجه القوة و مصادر الضعف للمنظمة ، حيث تفيد عملية تحليل المالي في التعرف على درجة السيولة في المنظمة ، و مستوى ربحيتها ومدى كفاءة استخدام الأموال داخلها . كما يهدف تقييم الأداء المالي فبإعطاء قراءة صحيحة للوضع المالي للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة .

المبحث الأول : الميزانية المالية

المطلب الأول : مفهوم الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية بعدة تعاريف من بينها نجد :

التعريف الأول :

"يمكن أن تعرف الميزانية المالية على أنها : " جدول يتضمن جانبين ، جانب الأصول و جانب الخصوم ، و يترتب

الأصول حسب درجة السيولة و مبدأ السيولة ، و يترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق و مبدأ السيولة " .¹

ثانيا : أهداف الميزانية المالية

أهم أهداف الميزانية المالية تكمن في ² :

-بيان صافي حقوق مالك المشروع استجابة من مساهمين و الدائنين

-إعطاء صورة عن طاقات المشروع و مصادرها

-بيان المركز المالي للمشروع استجابة

و الجدول رقم " 1 " : يوضح الميزانية المالية :

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة
	الأموال الخاصة		القيم معنوية
	رأس مال الشركة		أراضي
	احتياطات		تجهيزات
	صرف إعادة الخصم		القيم الثابتة الأخرى
	الديون طويلة الأجل		مخزون الأمان
	ديون الاستثمارات		سندات المساهمة
	قروض مصرفية		كفالات مدفوعة
	مؤونات طويلة الأجل		زبائن أكثر من سنة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة

¹ محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية:التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية.2005.ص45:

² لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012/2011 ، ص 37

	الديون قصيرة الاجل الديون في تاريخ استحقاقها أقل من سنة		الأصول الثابتة قيم الاستغلال بضائع موارد ولوازم منتجات تامة
			مجموع قيم الإستغلال
			قيم قابلة للتحقيق تسيبقات لتحقيق زبائن أوراق القبض
			مجموع قيم قابلة للتحقيق
			قيم الجاهزة الشيك الصندوق
			مجموع القيم الجاهزة
			مجموع الأصول المتداولة
			مجموع الأصول
			مجموع الخصوم

المصدر : قرار مؤرخ في 2008/02/26 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 بتاريخ 2009/03/25 ص 28-29

المطلب الثاني : الميزانية المالية المختصرة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها ونواحي القصور .

اولا : تعريف الميزانية المختصرة

من بين تعاريف الميزانية مختصرة نذكر منها :

التعريف الاول :

تعرف الميزانية المختصرة على أنها : " جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول و تتمثل في الأصول الثابتة ، قيم الأستغلال ، قيم محققة و قيم جاهزة ، و المجاميع الكبرى لعناصر الخصوم و تتمثل في : الأموال الخاصة ، الديون طويلة الأجل و كذلك الديون قصيرة الأجل ، وذلك لتسهيل عملية التحليل ة حساب النسب المئوية لكل عنصر" ¹.

¹ ناصر دادي عدون ، التحليل المالي مرجع سبق ذكره ، ص 40

التعريف الثاني :

تعرف بأنها : " الجدول يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (للخصوم) ، و السيولة (الأصول) ، و يراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة ، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل " .¹

و الجدول رقم " 2 " : يوضح الميزانية المختصرة كمايلي :

الاصول :	الخصوم
<p>الاصول الثابتة :</p> <p>-الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية</p> <p>-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة</p> <p>الاصول المتداولة :</p> <p>-المخزونات</p> <p>-حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)</p> <p>المتاحات (الصندوق ، البنك ، الخزينة)</p>	<p>الاصول الدائمة :</p> <p>-الاموال الخاصة</p> <p>-الديون القصيرة و المتوسطة</p> <p>-الإستحقاقات المؤجلة لإكثر من سنة</p> <p>القروض قصيرة الأجل :</p> <p>-حسابات المورد ومستحقاته</p> <p>-الاعتمادات البنكية الجارية</p>

المصدر: إلياس بن سامي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، ط 2 ، عمان، 2011 ، ص66

ثانيا : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المثلث ، المربع ، الدائرة ، و هذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها ، و لكي يسهل عملية تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية :

$$X = \text{قيمة العنصر المعين} / \text{مجموع الميزانية} \times 100$$

حيث يمثل X قيمة العنصر المقيم .

ثالثا : نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيمايلي :

تقييم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية ، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن و التضخم على القيمة النقود ، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة و المتداولة و خاصة المادية منها ، فهي تقييم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها ، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف

¹ بن خروف جلييلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

قيمتها النقدية ، لذا فليس من المعقول أن تقوم بعملية التحليل و المقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين إذن يجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (بالقيم الحالية لها) .
إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار و يعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كريح إضافي للمؤسسة ، و يسجل فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص .¹

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات المراقبة في التسير ، مرجع سبق ذكره ، ص 43

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المشخص المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوقيت بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لا بد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية .

المطلب الأول : تعريف مفهوم التحليل المالي وأنواعه ودوره في تقييم الأداء

يعد التحليل المالي معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم مشروع المؤسسة و توسيعه و تشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية و التخطيط لها . سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل المالي و دوره مؤسسة .

أولا : مفهوم التحليل المالي

سنعرض تعريف التحليل المالي خصائصه ، خصائصه و أهميته

1-1 تعريف التحليل المالي

لتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها :

تعريف الأول :

التحليل المالي " هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات " .¹ كما يعرف أيضا على أنه " عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل " .²

التعريف الثاني :

"تحليل المالي عملية يتم من خلال استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية النزعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك تقييم الأداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب"

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الأنتمائي : الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر، عمان ، ط2، 2006. ص 2

² عبد الحكيم كراجه و اخرون ، الإدارة و التحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات) ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2000،

2-1 خصائص التحليل المالي

- وتمثل خصائص التحليل المالي في مايلي¹ :
- لايعتمد التحليل المالي على بيانات محدودة من قائمة مالية واحدة ، بل يشمل كافة القوائم المالية مثل الدخل و الميزانية
- يعد التحليل المالي نشاطا يسعى إلى تحويل البيانات المالية الخاصة بالقوائم المالية إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في إتخاذ القرارات
- يتضمن التحليل المالي كافة النشاطات في المستويات الإدارية المتنوعة

3-1 أهمية التحليل المالي

- إن إستخدام التحليل المالي بالمنشآت بشكل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها ، و نلخص هذه الأهمية وفقا للنقاط التالية² :
- مساعدة الإدارة على وضع الأهداف مما يساهم في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ نشاطها .
- دعم الإدارة في تصحيح الأخطاء أثناء حدوثها من خلال تزويدها بالوسائل التصحيحية المناسبة
- إكتشاف فرص جديدة للاستثمار
- يعد هذا التحليل أداة تساعد على دعم فعالية التدقيق
- المساهمة في تشخيص الوضع المالي الخاص بالمنشأة
- معرفة مدى قدرة المنشأة في الحصول على القروض و سداد قيمتها
- يعتبر التحليل المالي وسيلة الادارة المالية في تقييم الوضع المالي و النقدي ، كما يساعد في تقييم الاداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل³.

ثانيا - أنواع التحليل المالي

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي الناتجة عن طريق التوبوب التي يستخدمها المحلل أو المختص و الأسس التي يعتمدها في تحليل ، بصورة عامة ستشير إلى بعض هذه الأنواع :

1-2 حسب الجهة القائمة بالتحليل

يوجد نوعين من هذا التحليل⁴ :

- تحليل الداخلي :

هو تحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها

¹ مفلح محمد عاقل ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دارالمستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط2، 2000، ص 2

² Pierre conso ,faroukhemic , « gestion financieré de l'entreprise » , 9 e edition , DunoD ,Paris ,1999,PP438-440

³ حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، دارالوراق ، عمان ، 2001، ص 77

⁴ علي خلف عبد الله ، وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ، دار الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ط1،

- تحليل خارجي :

النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالبنوك و المصارف و الفرق التجارية و الصناعية و في أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات و التدقيق .

2-2 حسب هدف التحليل من التحليل

و يتمثل في ¹ :

- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير

- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل

- التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة

- التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة

- التحليل المالي لتقويم الأداء

- تقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام .

3-2 حسب الزمن :

ينقسم هذا النوع من التحليل إلى قسمين ² :

- التحليل الرأسي :

ينطوي على دراسة و تحليل كل بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين و يتصف بالسكون و الثبات و يساعد على تقديم آراء المؤسسة في تلك الفترة و اكتشاف نواحي الضعف و القوة و لكن يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي و باستخدام المركز البيعي .

- التحليل الأفقي :

يشمل دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند ، زيادة أو نقصانا بمرور الزمن ، و بهذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت و يستخدم كذلك في حالة النسب المالية .

4-2 حسب الفترة التي يغطيها التحليل :

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى مايلي ³ :

- التحليل المالي قصير الأجل :

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، ويستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المشروع في الأجل القصير ، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته

¹ محمد مدحت غسان الخيري ، التحليل المالي – الكشف عن الانحراف و الاختلاس ، دار الصايل ، عمان ، ط1 ، 2018، ص ص 47-48

² محمد سعيدا عبد الهادي، الإدارة المالية –الاستثمار و التمويل –التحليل المالي و الأسواق المالية الدولية، دارالحامد، عمان، ط1 ، 2008،

ص -90 89

³ وليد ناجي الجبالي ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي و عملي متكامل) ، دار الوراق ، عمان ، ط1 ، 2004، ص 30

الجارية و تحقيق الايرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل بهم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك .

- التحليل المالي طويل الأجل :

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها ، و مدى انتظامها في توزيع الأرباح ، و حجم هذه التوزيعات و تأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي و الإستخدامات ، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية و خارجية) و مجالات استعمالها .

المطلب الثاني : مفهوم التوازن المالي

سنعرض في هذا المطلب تعريف التوازن المالي و اهميته

أولا :تعريف التوازن المالي

يعد التوازن المالي من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ، و يعرف التوازن المالي بأنه " الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل هذا من ناحية و من ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة و الأموال الدائمة ، التي تسمح الاحتفاظ بها عبر الفترة المالية بموجب ذلك يكون التعادل بين المدفوعات و المتحصلات استخدامات الأموال و مصادرها " ¹

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسين و هما هدف السيولة و هدف الربحية ، و أن احتفاظ المؤسسة بسيولتها كافية لمواجهة التزامات المؤسسة يؤدي إلى تودية المخاطر التي تعترض المؤسسة و مساهمتها ، و من جهة ثابتة ينبغي على المسير المالي يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة و ذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى التوظيفات قصيرة الأجل و الأستثمارات طويلة الأجل و أن استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوافق بين الهدفين المتناقضين .²

ثانيا : مبدأ توازن المالي :

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة و هذا حسب السيولة بالنسبة للأصول و الاستحقاقية بالنسبة للخصوم ، بالإضافة إلى مبدأ السنوية و تحتوي الميزانية على أربع كتل رئيسية :

- جانب الأصول :

أصول ذات طبيعة طويلة المدى ، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى .

- جانب الخصوم :

خصوم ذات طبيعة طويلة المدى ، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى .

¹ السعيد فرحات جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 255

² مبارك لسوس ، إقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة ثانياة ، 2012، ص 83

و منه التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى و هي الالتزامات التي يجب أن يوفي بها خلال فترة لا تتجاوز السنة ، و بالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى ، و التي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير¹ .

ثالثا أهمية التوازن المالي :

تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق التوازن المالي بين السيولة و الربحية المردودية ، و أن تحافظ على التوازن باستمرار ، حيث أن المؤسسة بصفة عامة تحبذ أن تلوfer لديها سيولة كبيرة للقيام بمصاريفها من ناحية و من ناحية أخرى فهي تعمل جاهدة على تحقيق مردودية عالية اعتمادا على استثمار أكبر قدر ممكن من أموال ، كما أن أي مؤسسة تتجنب قدر الإمكان تمويل استثماراتها اعتمادا على الديون القصيرة الأجل تجنباً لأخطار عدم القدرة على سداد الديون في مواعيدها و بالتالي تكمن أهمية التوازن المالي في:²

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة العامة للمؤسسة و تقييم المخاطر المرتبطة بها
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة
- كما يستعمل لفرض الرقابة الداخلية على التدفقات الأموال الداخلية و الخارجية من حيث مجالات حسنت استعمالها
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة و التعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد .

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي أهم و أكثر استعمالات في تقييم أداء المؤسسة

أولاً : رأس مال العامل

قبل تحديد مفهوم رأس المال العامل و تحديد كيفية حسابه يجب التكلم عن قاعدة التوازن المالي الدنيا (الأدنى) و تتمثل هذه القاعدة في أن " الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال مكا (استثمارات ، مخزون ، حقوق) يجب أن يبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل " .
حسب القاعدة السابقة يتبين ان المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة ، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة ، و أفضل مؤشر يمكن أن يبين مدى احترام قاعدة التوازن الأدنى هو مؤشر رأس المال العامل .

تعريف الأول :

هو مجموعة الاموال المتاحة لضمان التشغيل او دوران فعالية المؤسسة او استمرارية دفعاتها " ، و يقصد به حجم الاستثمار المتاح في الموجودات المتداولة " .³

¹ شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،

2012، ص 118

² يوسف حسن يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

³ محمد حمزة الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، ص 174

تعريف الثاني :

رأس مال العامل "هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة"¹. رأس مال العامل" عبارة عن هامش سيولة ، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة ، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة و كذا امتلاكها لهامش أمان سيادها على مواجهة الصعوبات ، و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي"².
و يمكن حساب رأس مال العامل بمقارنة عناصر الأصول الخصوم بطريقتين وهي كالآتي³ :
من أسفل الميزانية :

رأس مال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل
رأس مال العامل = (قيم جاهزة + قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الأستغلال .

الأصول المتداول	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل

المصدر: عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة
رأس المال العامل = (الأموال الخاصة +الديون الطويلة) – الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له .⁴

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
	رأس المال العامل

المصدر: عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

¹ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل

²شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009 ، ص 59

³مبارك لسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

⁴عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

وينقسم رأس المال العامل بحسب الحالات التالية¹ :

رأس المال العامل موجب:

يعني الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة ، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية ، و حققت فائض تمثل رأس المال العامل .

رأس المال العامل سالب :

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الإحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية لعجز في التمويل .

رأس المال العامل معدوم :

وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والإستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة .

أما من منظور أسفل الميزانية يعتبر رأس مال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل ، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصة مدى قدرة المؤسسة على الإستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة –الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة – إلى نقود سائلة ، و يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل ، و هناك ثلاث حالات لهذا المؤشر² :

رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل) :

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل ، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة .

رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل) :

في الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير .

رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل):

باستخدام الأصول المتداولة ، دون تحقيق فائض ولا عجز و هي حالة نادرة الحدوث .

العوامل المؤثرة على رأس المال العامل

و يمكن تلخيص عوامل تغير رأس المال العامل في الجدول التالي³ :

¹ إلياس بن سامي ويوسف قريشي ، التسيير المالي (الأدارة المالية) دروس و تطبيقات ، دار وائل لنشر ، الأردن ، طبعة الأولى ، ص 68

² إلياس بن سامي ويوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

³ عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 55

جدول رقم "3" : يمثل تغير رأس المال العامل :

عوامل انخفاض رأس المال العامل	عوامل زيادة رأس المال العامل
- النقص في الأموال الدائمة - تخفيض رأس المال - توزيع جزء من الاحتياطات أو نتائج رهن - حصول خسائر - زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة (كشراء لأوراق مالية من مؤسسة أخرى) - الزيادة في مستوى المخازن لمواجهة الطلب الزائد - ارتفاع تكلفة تمويل نشاطات بزيادة أسعار المواد الأولية والأجور	-زيادة رأس مال الشركة - تكوين مختلف الاحتياطات -ارتفاع قروض طويلة الأجل - تحقيق أرباح - التنازل عن استثمارات بالبيع - الاهتلاكات -تحصيل القروض المدومة - تحصي القروض الممنوحة (طويلة الأجل كالمخالفات المدفوعة)

أنواع رأس المال العامل

وهناك انواع من رأس المال العامل نذكرها ¹:

رأس المال العامل الخاص: معرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، ديون الإعتماد على الديون ذات الطويل والمتوسط في حالة كانت موجبة .

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الأجنبي : هي مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويلها نشاطها و تحسب :

رأس المال العامل الأجنبي = الأصول المتداولة –الأموال الخاصة

رأس المال العامل الإجمالي : يسمح بمعرفة الأموال التي مولت بها الأصول الثابتة وتساوي مجموع المتداولة .

رأس المال العامل الجمالي = مجموع رأس مال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

ثانيا: احتياج رأس مال العامل

أن إحتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي و خاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

¹شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 119

تعريف الأول :

يعبر إحتياج رأس المال العامل عن الفائض الناتج عن الإستخدامات الدورة بعد مقابلة موارد التي حان موعد استحقاقه¹ ،

تعريف ثاني :

يتطلب النشاط الاستغلالي لاي مؤسسة من المؤسسات توفير مجموعة من العناصر ، ومن خلال النشاط الاستغلالي للمؤسسة تتولد مصادر تمويل قصيرة الاجل فتجدده وهي الديون الممنوحة من طرف الموردون و التسبيقات التي يدفعها بعض العملاء من اجل طلبية معينة و بينما تساهم هذه المصادر في تمويل جزء من الاصول المتداولة فانه يتطلب على المؤسسة البحث عن الجزء الكامل ، وهذا الجزء المكمل هو ما يطلق عليه احتياجات رأس المال² . و يحسب بطريقتين هما³ :

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + القيم غير الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)⁴

1-2 العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل

هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس المال العامل و نلخصها فيمايلي⁵ :

- طبيعة النشاط :

إذ يمكن أن يختلف الإحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط

- دورة الإنتاج :

المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس المال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات نتيجة طول مدة الدورة .

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لتقييم الأداء و التنبأ بالفشل المالي ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2004 ، ص 124

² سعاد شعابنية : المؤشرات المالية النسبية و المطلقة و دورها في ترشيد عملية القرارات المالية ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني التشخيصي المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 22 و 12 ماي 2012 بكلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي الشريف مساعدي ، سوق اهراس ، الجزائر ، 2012 ، ص 17

³ شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 129

⁴ نزار النصيبي ، مقالة بعنوان : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية في المؤسسة ، الجزء 26

⁵ دليلة شوية ، دور التحليل المالي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2005 ص 38

- الاستثمارات :

فالمؤسسة التي لها دورة إنتاج قصيرة و قيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا و في بعض الأحيان ماليا

- مستوى النشاط :

فالمؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس المال العامل أكبر نسبيا .

2-2 تغيرات احتياج رأس المال العامل

يمكن لإحتياج رأس المال العامل أن يأخذ عدة حالات هي ¹ :

إحتياج رأس المال العامل موجب :

يعني ذلك عدم قيام المؤسسة بتغطية إحتياجاتها الدورية بموارد دورتها العادية الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى موارد أخرى ، مما إستوجب عليها اللجوء إلى موارد تكون مدتها أطول من الدورة الإستغلالية أو تلجأ إلى رأس المال العامل إذا كان كافيا .

احتياج رأس مال العامل سالب :

يعني تغطية إستخدامات المؤسسة الدورية بموارد دورية و بالتالي هناك فائض في الأموال ، و منه المؤسسة لا تحتاج إلى موارد تزيد مدتها عن سنة و منه هناك فائض يمثل رأس المال العامل و هذا الفائض يعتبر نقدية مجمدة .

احتياج رأس المال العامل معدوم :

هذا يعني أن إحتياجات الدورية تغطي موارد الدورية و منه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف ، و هذا يحقق توازن المؤسسة .

الشكل رقم " 01 " : إحتياجات رأس المال العامل



المصدر: غول فرحات ، الوجيز في إقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر ،

2008 ، ص 137

¹ هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، الاردن ، طبعة الأولى، 2000 ، ص 136

3-2 أنواع احتياج رأس المال العامل

للاحتياج رأس المال العامل أنواع نذكرها¹ :

1-3-2 احتياج رأس المال العامل للإستغلال : يمثل الأصول المتداولة للإستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها

بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة للإستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

2.1-2 احتياج رأس المال العامل خارج الإستغلال :

يمثل الأصول المتداولة خارج الإستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الإستغلال في الأجل القصير.

$$\text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الإستغلال} - \text{ديون خارج الإستغلال}$$

ثالثا: الخزينة

للخزينة أهمية بالغة ومركز جد حساس داخل أي مؤسسة من أجل ضمان استمرارها وتطورها، وعلى ضوء هذا سنعرض الخزينة بمفهومها الشامل.

تعريف الأول :

" تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة ، أو عن صافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل ، أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل "² . ، ويعرف أيضا " الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة "³ .

تعريف الثاني :

" هي مجموعة من الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال و هي تشمل صافي القيم الجاهزة ، أي نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال "⁴ .
تحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية¹ :

¹ بن خروف جلييلة ، مرجع سبق ذكره ، 73

² ناصردادي عدون و ناصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دار الأفاق ، الجزائر ، 1991 ، ص ص 25-26

³ زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2011 ، ص

الخزينة الصافية = رأس مل العامل - احتياجات رأس مال العامل
 الخزينة الصافية = قيم الجاهزة - اعتمادات بنكية

1-3 تغيرات الخزينة

و تتمثل في حالات التالية² :

الخزينة موجبة :

أي أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل ففي حالة هذه المؤسسة قامت بتجسيد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا و جب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية و تقديم تسهيلات للزبائن .

الخزينة سالبة :

أي أن رأس المال العامل في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة في تسديد ديونها في أجلها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقتصرها من البنوك أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية .
 وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

الخزينة معدومة :

رأي أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى و الوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة

¹Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse Financière , 5 e édition, Gualino éditeur, Paris, 2001, p 104

²مليكة زغيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 55

المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم ، و من الضروري التأكد على أن النسب ليست الغاية في التحليل ، إنما هي في الواقع مؤشرات و تصورات تعطي الوضوح و الأجوبة لكثير التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء بشكل عام والإستراتيجي منه بشكل خاص ، و كذا تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم النسب المالية

سنطلق في هذا المطلب إلى تعاريف النسب المالية ، و أهميتها .

تعريف الأول :

" تعبر عن علاقة بين بندين أول أكثر من بنود القوائم المالية " ، و تعرف أيضا " بأنها العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسيط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصرين أو عدة عناصر و عنصر آخر أو عدة عناصر أخرى¹ و يمكن الإعتماد في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة في إدارة الأصول و الخصوم ، و بدون النسب لا يمكن إجراء أي مقارنة بين الفترات لأن الأرقام بدون تفسير لا يمكن الاستفادة منها في إيجاد مواطن القوة و الضعف للمؤسسات و اكتشاف الانحرافات و تحديد أسبابها و من المسؤول عنها ، مع إجراء التصحيحات اللازمة لها قبل تفاقم الأمر.²

المطلب الثاني : نسب السيولة ، النشاط و نسب الهيكل المالي

سننطلق في هذا المطلب إلى نسب السيولة و نسب النشاط

أولاً : نسب السيولة

السيولة " هي القدرة على توفير الأموال بالقدر الكافي و التكلفة المتدنية ، لمواجهة مختلف الالتزامات المالية و الاحتياجات المرتبطة بدور الاستثمار ، و يمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقدية جاهزة خلال فترة قصيرة ، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأقتراض و زيادة رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المتجزئة " .

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة ، حيث تلجأ المؤسسة المالية إلى نسب السيولة للحكم على مدى قدرتها في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة في تاريخ استحقاقها ،³ فكلما كانت نسبة سيولة كبيرة كانت المؤسسة ذات قدرة كبيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل و كلما كانت قليلة دل على عدم قدرة المؤسسة في سداد ديونها قصيرة الأجل و لقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب و هي :

¹ كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لإغراض الإستثمار ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص

204

² موسى فضل المولى مالك ، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت "دراسة تحليلية " ، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير ،

تخصص محاسبة ، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، الخرطوم ، 2007 ، ص 56

³ حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 182

1-نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) :

تبين مدى قدرة المؤسسة على السداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة ، كما أنها نسبة التداول لقياس مدى كفاءة الأموال المستثمرة في أصول عاملة تتميز بقابليتها لتحويل السريع إلى نقدية لتغطية ما يستحق على المشروع من التزامات قصيرة الأجل¹ .
و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

هذه النسبة يجب أن لاتقل عن 1 و كل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة² ، و دل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة و المفاجئة دون الحاجة لتسبيل أي أصول ثابتة أو الحصول على افتراض جديد .
2-نسبة السيولة المختصرة :

تبين هذه النسبة مدى إمكانية سداد إلتزامات قصيرة الأجل خلال فترة صغيرة³ ، تبين درجة تغطية الديون قصيرة الأجل من طرف الأصول الأكثر سيولة ، و تعطى بالعلاقة التالية⁴ :

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{أصول متداولة} - \text{المخزون}) / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.3 و حد أقصى 0.5

3-نسبة السيولة الجاهزة :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط من دون اللجوء إلى القيم الغير جاهزة ، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات الى سيولة جاهزة ، كماكما يصعب عليها تحويل القيم لتحقيق إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق كأن تطلب من زبائنها الدفع الفوري في السوق تتميز بالمنافسة⁵ ، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين حد أدنى يساوي 0.2 و حد أقصى 0.3 وهناك من يقول 0.4⁶

ثانيا : نسب النشاط

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ، و قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول ، و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و كذا أكبر ربح ممكن ، و فيما يلي أهم هذه النسب :

¹ محمد عباس بدوي ، " المحاسبة و تحليل القوائم المالية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص 301

² وليد ناجي الحياي ، مرجع سبق ذكره ، 52

³ شتوف شعيب ، " محاسبة المؤسسة طبعا للمعايير الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة ، بودواو ، الجزائر ، 2008 ، ص 201

⁴ دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 61

⁵ مبارك لسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

⁶ حمزة محمود الزبيدي ، الادارة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 194

1-2- معدل دوران مجموع الأصول :

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة ، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ، و لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى اخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة ، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة¹ .
و تكون وفق العلاقة التالية² :

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معيار لهذه النسبة إلا أنهم يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، حيث يدل انخفاضها الكبير على أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها إستغلالاً أمثلاً ، مما ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة سلبياً نظراً للأعباء التي تتحملها الإبقاء على جزء من الأصول الغير مستغلة ، أي ان هناك أصول زائدة لا ضرورة لها ، ولهذا يجب على المؤسسة وضع الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات ، أو التنازل عن الأصول الغير مستغلة .

2-2 معدل دوران الأصول الثابتة :

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل الأصول الثابتة ، و تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة و فاعلية أداؤها في استغلال و استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات³ و يتم حسابه وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

كلما زاد هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل .

2-3- معدل دوران الأصول المتداولة :

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة ، بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة ، و يعتبر هذا المؤشر المعدل مؤشراً لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه ، و يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية⁴ :

¹ شعيب شنوف ، تحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، 208

² منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره ، 95

³ نفس المرجع ، ص 94

⁴ منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 90

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

كلما زادت عدة مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات ، فيعني الارتفاع كفاءة الادارة في استغلال أصولها وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي ، وانخفاض معدل الدوران يعني ضعف في اشتغال الأصول المتداولة في خلق المبيعات أي وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل¹.

4-2 معدل دوران المخزون :

تعبّر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها² ، فكلما كان هذا المعدل مرتفع كان المؤشر على كفاءة المؤسسة ، يتم حساب وفق الصيغة التالية³ :

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

حيث :

متوسط المخزون = مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة / 2

يوضع الارتفاع في عدد مرات الدوران إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون ، وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طرق عملية البيع ، في حين يشير الانخفاض في المعدل إلى تضخيم الاستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له اقتصاديا الأمر الذي يعني ركودا في المخزون⁴

2-5 معدل دوران الذمم المدينة :

يشير وجود الحسابات المدينة (العملاء + أوراق القبض) في الميزانية إلى اعتماد الادارة لسياسة البيع لاجل ، وتلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم قدرتها للبيع نقدا ، ويشترط على المؤسسة الاهتمام في حصر العملاء الذين تتعامل معهم وكذلك تواريخ تحصيل قيم المبيعات ، يمكن حساب هذا المعدل بواسطة العلاقة التالية⁵ :

معدل دوران الزبائن = رقم الاعمال السنوي / الزبائن + اوراق القبض

ثالثا : نسب الهيكل المالي

1-3 : تعريف الهيكل المالي

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين و مسيرين ، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي و ضمان عدم تعرضها للإفلاس .

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 160

² اليمين سعادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

³ منير شاكر ، تحليل المالي مدخل لصناعة القرار ، داروائل لنشر و التوزيع ، الاردن ، 2009 ، ص 77

أيمن الحارك ، جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي ودوره في تفعيل التحليل المالي ، مذكرة نيل الماستر ، تخصص محاسبة و

⁴ تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية تجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2015 ، ص 59

⁵ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 161

تعريف الأول :

يعرف الهيكل المالي بأنه " تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال لغرض تمويل استثماراتها و هو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم و حقوق الملكية " ¹.

2-3 : النسب المالي المستخدمة لتقييم الهيكل المالي

يمكن تعريف نسب الهيكل المالي على أنها : " علاقة بين رقمين من ارقام الميزانية مرافقة بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة " ² ، و يمكن قياسها بالنسب التالية :

نسب التمويل الدائم و التمويل الخاص

1-2-3 نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل يكون سلبى ، و هذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول قصيرة الأجل ، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ³.

فإذا كانت هذه النسبة تساوي الى الواحد الصحيح فإن هذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة بالكامل عن الأموال الدائمة و قيمة رأس المال العامل مساوية للصفر ⁴.

2-2-3 نسبة التمويل الخاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، و يمكن حسابها كمايلي :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الإستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها ⁵.

3-2-3 نسبة الإستقلالية المالية :

تقيس هذه النسبة استقلالية المؤسسة عن دائئها ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

¹ عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار البازوري ، الأردن ، 2009 ، ص 349

² ناصردادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

³ شتوف شعيب ، التحليل المالي الحديث ، مرجع سبق ذكره ، ص 208

⁴ شعبان محمد ، اختبار الهيكل التمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية : دور حالة المجمع الصناعي صيدال ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،

تخصص مالية مؤسسة ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2010/2009 ، ص 123

⁵ رشاد العصارو آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة العربي لنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2009 ، ص 212

فكلما كانت هذا نسبة كبيرة استطاعت ان تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون ، اما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني انها في وضعية مثقلة بالديون ،¹ يفضل أن تكون بين 1 و 2% حتى يوافق البنك على الإقراض

4-2-3 التمويل الخارجي : حجم الديون الخارجية إلى إجمالي أصول المؤسسة ، تحسب بالعلاقة التالية :

التمويل الخارجي = حجم الديون الخارجية / إجمالي الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أوفر في الحصول على ديون من الغير و من المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 % . كلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة لدائنين في حالة اشهار افلاس المؤسسة و بيع أصولها .²

المطلب الثالث : نسب المردودية و نسب الربحية

سنعرض في هذا المطلب نسب المردودية و نسب الربحية

أولاً : نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة ، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الانشطة ، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية ، فهي تعطي إجابيات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة³ ، كما تعكس ربحية المؤسسة العلاقة الأرباح المحققة و الاستثمارات المادية و المالية التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة⁴ ، لحساب المردودية في المؤسسة ، تستخدم ثلاث أنواع من النسب :

1-1 المردودية التجارية :

تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة ، فهي معيار مهم لتقييم الاداء في المؤسسات التجارية ، و تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري ، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية و كفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة ، و يمكن حسابها بالعلاقة التالية⁵ :

المردودية التجارية = الربح الإجمالي / رقم الأعمال

2-1 المردودية الاقتصادية :

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح ، و تحسب بالعلاقة التالية⁶ :

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول

¹ مبارك لسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

² محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 451

³ مرجع سبق ذكره ، ص 451

⁴ منير شاكر ، مرجع سبق ذكره ، ص 78

⁵ عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

⁶ مبارك لسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 52

3-1 المردودية المالية :

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، و تحسب بالعلاقة التالية¹ :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ثانيا : نسب الربحية

" تعطي نسبة الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة " ² ، حيث يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل المالي بعد قياس العائد مقارنة بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الإستثمارات ، فهذا يعني أن الإستثمار مربحا ، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به ، و بذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال³ .

و تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح أو الأصول الثابتة⁴ وهي :

1-2 معدل العائد على مجموع الأصول :

تعتبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح ، و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها

$$\text{نسبة العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-2 معدل العائد على الإستثمار

تعتبر على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام كل الأموال المتاحة لديها ، و تحسب كمايلي :

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الإستثمار}}$$

3-2 معدل العائد على حقوق الملكية :

تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة ، و تعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة ، بناء على هذه النسبة يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً ، و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{حقوق الربحية}}$$

¹ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 57

²منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره ، 105

³عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ، ص91

⁴خبراء الشركة العربية المتحدة ، الأساليب الحديثة لتحليل المالي وإعداد الموزونات لأغراض التخطيط و الرقابة ، 2008 ، ص 28

وهي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها في نهاية السنة ، فيستخدم متوسط حقوق المساهمين ، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة)¹.

4-2 هامش الربح الصافي :

توضح هذه النسبة الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المؤسسة إلى خسائر فعلية ، إي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة .²

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

¹ شتوف شعيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 206

² منير إبراهيم الهندي ، مرجع سبق ذكره ، 99

خاتمة الفصل :

بعد ما تعرضنا في هذا الفصل إلى الأدوات و المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي و المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و السيولة و المردودية ، و أهم ما جاء به هو أن التحليل المالي يقدم معلومات مالية حتى تتمكن من تقييم النشاط و تجديد أدائها المالي ، فعلى المقيم المالي استنادا إلى القوائم المالية كالميزانية المالية و المؤشرات أن يقرأها قراءة صحيحة واضحة و ذلك بغية إعطاء صورة دقيقة عن كيفية تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك لمعرفة و الحكم عن مواطن قوة و ضعف مركزها المالي و يهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالنسب المالية في معرفة مدى فعالية وقرارات المتخذة من طرف المؤسسة لتحسين أدائها المالي

الفصل الثالث :

دراسة حالة - مطاحن بلغيث -

مقدمة :

بعدها تم التطرف في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية لتقييم الأداء المالي ومؤشرات تقييمه ، سيتم التطرف في هذا الفصل إلى عرض مؤشرات المالية الأهم و الأكثر استعمالا في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، حيث نحاول إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة " مطاحن بلغيث " كونها مؤسسة إقتصادية ومعرفة الوضعية المالية لها. ولقد اخترنا كنموذج لتطبيقها مطاحن بلغيث الكبرى لولاية سوق أهراس كمثال من اجل تطبيق هذه الدراسات، وقد تم تقسيم الجانب التطبيقي إلى :

المبحث الأول : عرض عام حول المؤسسة (مجالات الدراسة ، تعريف ، هيكل التنظيمي)

المبحث الثاني : عرض ميزانيات المؤسسة لسنوات الثلاثة

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي

المبحث الأول : تقديم عام للمؤسسة

سننظر في هذا المبحث إلى لمحة عامة عن المؤسسة نشأتها ، و أهدافها هيكلها التنظيمي و أهم المشاريع التي قامت بإنجازها .

المطلب الأول : أدوات الدراسة ومجالاتها:1- أدوات الدراسة الميدانية:

إن عملية اختيار أدوات الدراسة التي تسمح بجمع البيانات والمعلومات تحكمها طبيعة الموضوع والمناهج المتبعة، فبعد استيفاء الجزء النظري لموضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الاقتصادية الانتاجية عجائن بلغيث- ولاية سوق اهراس- باستخدام مجموعة من الأدوات، مكنتنا من جمع المعلومات عن واقع عمل هذه المؤسسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال وظيفتها الانتاجية لمختلف انواع العجائن اضافة الى الاطلاع على مختلف القوائم المالية الموجودة على مستواها، ومن أهم هذه الأدوات:

1-1 الملاحظة:

تعد الملاحظة من أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والحقائق، حيث أنها تتيح المجال للباحث وتمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين في أجواء طبيعية غير متصنعة خاصة، والملاحظة بمعناها العام تعبر عن "رؤية وفحص ظاهرة موضوع الدراسة، مع الاستعانة بأساليب البحث الأخرى التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة"¹. وقد استفادت الطالبة من الملاحظة في المجالات التالية:

انطلاقا من الزيارة الأولى لمؤسسة "بلغيث للعجائن" يمكن جمع المعلومات العامة عن التهيئة الداخلية لها ومختلف المرافق الموجودة بها، المظهر العام للموظفين خاصة عمال الادارة، ملاحظة سلوكيات بعض المسؤولين وعلاقاتهم مع مرؤوسهم وهذا كله تم بالاعتماد على الملاحظة العلمية التي تؤدي إلى وضع تصور عام عن المؤسسة محل الدراسة وعن العلاقات داخلها

1-2 المقابلة :

وهي أداة تستخدم في الأبحاث الميدانية لجمع البيانات والحصول على المعلومات والتعرف على الآراء والمواقف والاتجاهات والاطلاع على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأشخاص وحدات مجتمع البحث، وعليه فالمقابلة هي " تلك الأداة التي تستخدم لدراسة سلوك فرد أو مجموعة أفراد للحصول على استجابة لموقف معين أو الأسئلة معينة"²

للتعرف على نوعية المنتجات المقدمة في هذه المؤسسة وتحديد أسسها والعوامل التي تقوم عليها ضمن الوظيفة الانتاجية، اضافة الى الاطلاع على كيفية تقييم الأداء ، اذ لجأنا إلى مقابلة الأطراف الفاعلة وذات العلاقة المباشرة

¹إحسان محمد الحسن، لأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ، ص104

²خير الله نصار محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ص 72.

بموضوع البحث بدءاً بالإطارات المسؤولة عن وضع إستراتيجية المؤسسة بشكل عام، ثم التدرج بمقابلة رؤساء المصالح وباقي الموظفين خاصة ضمن التقييم المالي وقد تم استخدام نوعين من المقابلة الرسمية وغير الرسمية.

1-1 السجلات والوثائق والمطبوعات والتقارير المالية:

وهي مجموعة الأدوات التي استقينا منها البيانات الموثقة الموجودة على مستوى المؤسسة محل الدراسة من خلال فترة التريص، والتي سمحت لنا بزيارة مختلف المصالح والاطلاع على مختلف الوثائق التي تلخص نشاط المؤسسة بشكل عام من خلال التركيز على التقارير المالية الخاتمية لهذه المؤسسة والتي مكنتنا من دراسة تقييم الأداء المالي لهذه الأخيرة.

2- مجالات الدراسة الميدانية:

1-2 المجال الجغرافي للدراسة الميدانية:

أمام استحالة الدراسة على كامل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، فقد اقتصرنا الدراسة على "احدى المؤسسة الانتاجية" وبالضبط على المؤسسة الانتاجية "بلغيث للعجائن" التابعة لولاية سوق اهراس، مع التركيز على قوائمها المالية المقدمة لمعرفة وضعيتها المالية ضمن القطاع الذي تنشط فيه.

1-2 المجال الزمني للدراسة الميدانية: وتم من خلالها التركيز على بيانات والقوائم المالية المتعلقة بسنة 2018-2019-

2020

المطلب الثاني : لمحة عامة حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر مطاحن بلغيث من اهم المؤسسات التي تقوم بانتاج الحبوب و مشتقاته ، و سيتم من خلال هذا البحث التطرق اليه من خلال نشاته ، تطوره و هيكله التنظيمي و سياسته المتبعة

1- نشأة وتطور المؤسسة :

مطاحن بلغيث مؤسسة عمومية على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدره 6.2 مليون دج ، كما رفع إلى 83 مليون دج . رقم السجل التجاري ك 99 ب 0502160

انطلق المركب في الإنتاج بتاريخ : 01 نوفمبر 2002 باستغلال خطي الإلطاقاة الإنتاجية الآتية :

- خط القمح اللين : 350 طن يوميا.

- خط القمح الصلب : 150 طن يوميا.

تتمحور نشاطات المركب وفقا لنظام عقلاني مدروس يعمل حسب المواصفات الدولية حيث يستخدم مواد أولية (القمح) ذي مقاييس نوعية معتبرة تقوم باقتنائها بصرامة وشروط حسب مقتضات السوق العالمية بمواصفات أعلى مستوى.

كما تقوم بتحليل صارمة لهذه المادة قبل جلبها إلى المركب لتتأكد من مواصفات المنتج المراد تحويله. تنفرد "مطاحن بلغيث الكبرى" باستقلاليته في تلبية متطلباتها ذات النواحي لاسيما وسائل النقل حيث يملك المركب وسائل نقل حديثة وضخمة تتمثل في شاحنات ذات سعة 30طن وشاحنات متوسطة الحجم وأخرى صغيرة،بالإضافة إلى السيارات ذات

الطابع السياحي لنقل العمال والخروج في مهام.....الخ

وتعتبر "مطاحن بلغيث الكبرى" في زيادة الترتيب من حيث الكم والكيف على مستوى مطاحن الشرق لامتيازها مواصفات تقنية و نوعية

علما بأن المؤسسة منخرطة في الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .

بلغت قيمة الاستثمار 852 مليون دج كما هو مبين كالآتي :

- نفقات ما قبل الاستثمار: 44 مليون دج

-أراضي : 56 مليون دج

-بنايات و هندسة مدنية : 220 مليون دج

- أجهزة خاصة :365 مليون دج

- عتاد متنقل : 83 مليون دج

- عتاد المكاتب : 01 مليون دج

يتم تسيير الاستغلال عبر ثلاث مهام كبرى :

أ-الإنتاج: إن عمليات استقبال تنظيف طحن وتعليب المنتج تتم بصفة آلية وعملية الإنتاج وفق النظام المستمر بواسطة ثلاث فرق عمل

ب- التموين: يتم شراء المواد الأولية من مومنين دوليين ذوي سمعة وشهرة واسعة.

وتقوم بهذه المهمة خلية مكلفة بمتابعة الأسواق والأسعار وتوفير المنتوجات في الأسواق الداخلية و الخارجية . ولتدعيم هذه الخلية في مهامها التقنية تم عقد صفقة لهذا الغرض مع شركة (CENTRAL LABO) التابعة للديوان الوطني المهني للحبوب بقسنطينة لتعيير الحبوب قبل اقتنائها علما بأن المؤسسة تملك مخربها الخاص و خلية متابعة الجودة التي تقوم بالتحاليل الآتية :

-تحاليل فيزيوكيميائية وتكنولوجية : الرطوبة الوزن في الهيكترولتر وزن ألف حبة رقم السقوط نسبة البروتين نسبة الرماد نسبة الغلوتين نسبة الغريلة اللون الطعم والرائحة.

تحاليل فيزيائية للحبوب: الحبوب الكاملة المكسرة الضعيفة المشوهة الدخيلة الشوائب

-بعد صدور القانون الجديد و المتعلق بدعم الدولة لسعر القمح بنوعيه مقابل بيع السميد و الدقيق بسعر محدد من طرف الدولة فان المركب أصبح يعتمد في تموينه أساسا على الكمية المقدمة من طرف الديوان الجزائري للصناعة و الحبوب (O.A.I.C), التي تبقى غير كافية حيث أنها لا تلي سوى نصف (50%) احتياجات المركب.

من أهم الأعمال التي قامت بها المؤسسة في إطار ميدان سير الجودة نذكر:

- انخراط المؤسسة في الجمعية الجزائرية لتدعيم الفعالية البيئية والاقتصادية وجودة المنتج وهي جمعية وطنية تضم عدة مؤسسات خاصة وعامة وجمعيات غير حكومية.

- تأهيل المؤسسة : في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قامت الجزائر بإنشاء جهاز نظامي من اجل تأهيل المؤسسات لوضعها ضمن المقاييس الأوروبية والعالمية. فإن المؤسسة توصلت

تأهيل المؤسسة : في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قامت الجزائر بإنشاء جهاز نظامي من أجل تأهيل المؤسسات لوضعها ضمن المقاييس الأوروبية والعالمية. فإن المؤسسة توصلت بعد المفاوضات مع وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى الاستفادة من البرنامج الرسمي لتأهيل المؤسسات. حيث أنها قامت بعدة خطوات مهمة مع المنظمة الدولية المختصة في إعادة التأهيل (HACCP) لأجل تنفيذ هذا البرنامج , حيث تم تغيير بعض التجهيزات بأخرى متطورة وكذا وضع مقاييس عمل جديدة بغرض تحسين منهجية العمل و الرفع من جودة المنتج .

-الحصول على شهادة ISO :

بالموازاة مع عملية التأهيل قامت المؤسسة باتصالات مع مكاتب دراسة مختصة من أجل

اختيار مكتب يقوم بمرافقتها في إطار الحصول على شهادة ISO.

-قامت المؤسسة بإبرام عدة عقود لتصدير مادة الدقيق إلى الجماهيرية الليبية أثناء عملية مراقبة النوعية لهذه المادة من طرف مخابر دولية متخصصة تحصلت الشركة على المرتبة الأولى على حساب 128 شركة مصدرة مما أهلها لربح ميدالية ذهبية سلمت لمسير الشركة في روما .

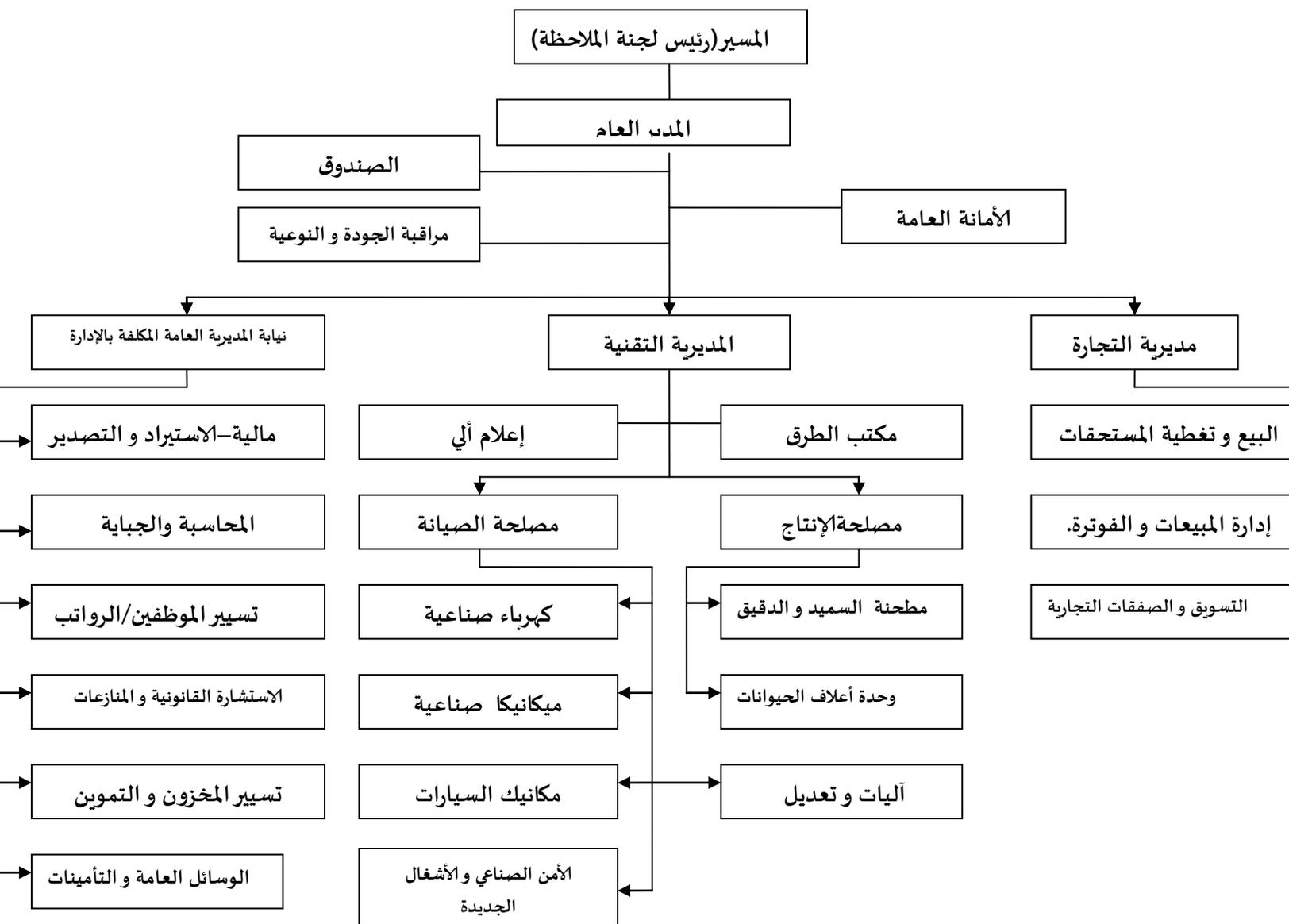
2- اهداف المؤسسة :

ان المؤسسة امام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة و العمومية و حتى الاجنبية لكي يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها ، فالمؤسسة لها من المجموعة من الاهداف التي تحاول تحقيقها و تتمثل فيمايلي :

-الوصول الي اكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم خاصة علاماتها التجارية .

-تغطية رغبات المستهلكين

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المبحث الثاني : عرض الميزانيات الثلاثة لسنوات الدراسة 2020-2019-2018

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنوات (2020-2019-2018) ، و من تم نحاول الوصول إلى الميزانية المختصرة .

المطلب الأول : عرض الميزانيات المالية لسنوات 2020-2019-2018 .

خلال هذا المبحث سيتم التطرق على عرض الميزانيات الثلاثة لسنوات محل الدراسة 2020-2019-2018 .

أولا : ميزانية المالية 2018

1-1 جانب الأصول للميزانية المالية لسنة 2018

المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الأجمالي	البيانات
			الأصول غير جارية
4413534	6923466	11337000	- تثبيات معنوية
-	-	-	- التثبيات المادية
18853000	-	188530000	الأراضي
193719785	267072781	460792566	المباني
984098526	713991209	1698089735	تثبيات مادية أخرى
24390470	-	24390470	- تثبيات جاري أنجازها
-	-	-	- تثبيات مالية
-	-	-	سندات موضوعية
-	-	-	مساهمات اخرى و حسابات الدائنة
			السندات المثبتة
648000	-	648000	قروض و اصول مالية غير جاهزة
3798741	-	3798741	- الضرائب المؤجلة على الأصول
1399599056	987987456	2387586512	مجموع الأصول الغير جارية
			الأصول الجارية
362200219	-	362200219	مخزونات قيد الإنجاز
-	-	-	- حسابات الدائنة -الاستخدامات المماثلة
224477826	-	224477826	الزبائن
972575738	-	972575738	مدينون آخرون

40919040	-	40919040	الضرائب
-	-	-	حسابات اخرى مدينة ، استخدامات مماثلة
-	-	-	- موجودات و ما يماثلها
-	-	-	توظيفات و اصول مالية جارية
13680782	-	13680782	خزينة الأصول
3013452661	987987456	4001440117	مجموع العام للأصول

الجدول رقم " 04 " يوضح " جانب الأصول للميزانية المالية 2018

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

2-1 : جانب الخصوم للميزانية المالية لسنة 2018

الجدول رقم " 05 " : يوضح خصوم الميزانية المالية لسنوات " 2018 "

2018	الخصوم
	رؤوس الاموال الخاصة
82000000	رأس المال الصادر
-	رأس المال الغير مطلوب
284576418	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
-	فارق إعادة التقدير
-	فارق العدالة
17544001	النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع)
34829147	رؤوس الأموال الخاصة ، الترحيل من جديد
-	حصة الشركة المدمجة
-	حصة الأقلية
1156949566	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
-	القروض و الديون المالية
712665699	الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
-	ديون اخرى غير جارية
-	المؤونات و المنتجات و الدرجة في الحسابات سلفا

723965595	مجموع الخصوم الغير جارية
-	الخصوم الجارية
494338794	موردون والحسابات الملحقة
1294397	ضرائب
109618081	ديون أخرى
527286228	خزينة الخصوم
5001132537	مجموع الخصوم الجارية
3013452661	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا : عرض ميزانية المالية لسنة 2019

سيتم عرض ميزانية المالية لسنة 2019 لجانب الأصول والخصوم .

1-2 : جانب الأصول للميزانية المالية

الجدول رقم " 07 " : يوضح جانب الأصول للميزانية المالية 2019

المبلغ الصافية	الاهتلاكات	المبلغ الاجمالي	البيانات
3279834	8057166	11337000	الأصول غير جارية
-	-	-	- تثبيبات معنوية
-	-	-	- التثبيبات المادية
188530000	-	188530000	الأراضي
178712756	282079810	460792566	المباني
922169075	777581860	1699750935	تثبيبات مادية أخرى
24390470	-	24390470	- تثبيبات جاري أنجازها
-	-	-	- تثبيبات مالية
-	-	-	سندات موضوعية
-	-	-	مساهمات اخرى و حسابات الدائنة
-	-	-	السندات المثبتة

60000	-	600000	قروض و اصول مالية غير جاهزة الضرائب المؤجلة على الأصول
1321480876	1067718836	2389199712	مجموع الأصول الغير جارية
373922111	-	373922111	الأصول الجارية مخزونات قيد الإنجاز
-	-	-	- حسابات الدائنة -الاستخدامات المماثلة
238621124	-	238621124	الزبائن
1535654358	-	1535654358	مدينون آخرون
35347147	-	35347147	الضرائب
-	-	-	حسابات اخرى مدينة ، استخدامات مماثلة
34823122	-	34823122	موجودات و ما يماثلها توظيفات و اصول مالية جارية خزينة الأصول
2218367862		2218367862	مجموع الاصول الجارية
4607567574	1067718836	3539848738	مجموع العام للاصول

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

1-2 : جانب الأصول للخصوم للميزانية المالية

الجدول رقم "08" : يوضح جانب الخصوم للميزانية المالية لسنة 2019

2019	الخصوم
820000000	رؤوس الاموال الخاصة
-	رأس المال الصادر
284576418	رأس المال الغير مطلوب
-	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
-	فارق إعادة التقدير
-	فارق العدالة
34644174-	النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع)
51513956	رؤوس الأموال الخاصة ، الترحيل من جديد
-	حصة الشركة المدمجة
-	حصة الأقلية
1121446200	مجموع الأموال الخاصة
992492185	الخصوم الغير جارية
11299896	القروض و الديون المالية
-	الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
-	ديون اخرى غير جارية
1003792081	المؤونات و المنتجات و الدرجة في الحسابات سلفا
578345443	مجموع الخصوم غير جارية
20323050	الخصوم الجارية
164458841	موردون و الحسابات الملحقه
	ضرائب
	ديون اخرى

651483123	خزينة الخصوم
1414610457	مجموع الخصوم الجارية
3539848738	مجموع عام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا : عرض ميزانية المالية 2020

1-3 : جانب الأصول للميزانية المالية لسنة 2020

الجدول رقم " 09 " : يوضح جانب الأصول للميزانية المالية 2020

المبلغ الصافي	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	البيانات
			الأصول غير جارية
2146134	9190866	11337000	- تثبيبات معنوية
-	-	-	- التثبيبات المادية
188530000	-	188530000	الأراضي
163724592	297067975	460792566	المباني
870063904	837256849	1707320753	تثبيبات مادية أخرى
24390470	-	24390470	- تثبيبات جاري أنجازها
-	-	-	تثبيبات مالية
			سندات موضوعية
			مساهمات أخرى و حسابات
			الدائنة
600000	-	600000	السندات المثبتة
3798741	-	3798741	قروض و اصول مالية غير جاهزة
			الضرائب المؤجلة على الأصول
1253253841	1143515690	2396769530	مجموع الأصول الجارية
			الأصول الجارية
186028481	-	186028481	مخزونات قيد الإنجاز
-	-	-	- حسابات الدائنة -الاستخدامات المماثلة
232062794	-	232062794	الزبائن

1694982147	-	1694982147	مدينون آخرون
68433728	-	68433728	الضرائب
-	-	-	حسابات اخرى مدينة ، استخدامات
-	-	--	مماثلة
-	-	-	- موجودات و ما يماثلها
-	-	-	توظيفات و اصول مالية جارية
150020930	-	150020930	خزينة الأصول
2331528034		2331528034	مجموع الاصول غير جارية
3584781875	1143515690	4728297564	مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

2-3- جانب الخصوم للميزانية المالية

الجدول رقم "10" : يوضح جانب الخصوم للميزانية المالية " 2020 "

2020	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
820000000	رأس المال الصادر
-	رأس المال الغير مطلوب
302120418	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)
-	فارق إعادة التقدير
-	فارق العدالة
24726329	النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع)
127222925-	رؤوس الأموال الخاصة ، الترحيل من جديد
-	حصة الشركة المدمجة
-	حصة الاقلية
1019623821	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم الغير جارية
	القروض و الديون المالية
992492185	الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)

11299896	ديون اخرى غير جارية
-	المؤونات و المنتجات و الدرجة في الحسابات سلفا
-	
1003792081	مجموع الخصوم الغير جارية
179891450	الخصوم الجارية
23343488	موردون و الحسابات الملحقه
201073440	ضرائب
1157057593	ديون أخرى
	خزينة الخصوم
1561365972	مجموع للخصوم الجارية
3584781875	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : عرض جدول النتائج لسنوات الثلاثة (2020-2019-2018)

سنحاول في هذا المطلب التعرض ل جدول النتائج لسنوات الثلاثة

الجدول رقم " 11 " : يوضح جدول النتائج لسنوات (2020-2019-2018)

2020	2019	2018	البيان
1496469163	1436959957	1672433419	المبيعات و المنتجات الملحقه
-32310800	-10291811	31980988	تغيرات المخزون و المنتجات المصنعة
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الإستغلال
-32310800-	1426668146	1704414407	إنتاج السنة المالية
-64633132-	-88396567	-62406196	المشتريات المستهلكة
-1179350011	-118140634	-1399751022	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات اخرى
	22		استهلاك السنة المالية
284808351	245261804	304663385	القيمة المضافة للاستغلال
-114865164	-107008673	-104794964	أعباء المستخدمين

-3630381	-17327460	-2935059	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
807166312	120925671	196933362	إجمالي فائض الإستغلال
61726518	222262	1231658	المنتجات العملياتية الأخرى
-45456930	-7007850	-9336509	الأعباء العملياتية الأخرى
-75796853	-79731380	86498391	المخضعات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
-	-	-	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
106785542	34408703	102330120	النتيجة العملياتية
-	-	-	منتوجات مالية
-82049213	69052877-	-84786119	أعباء مالية
-82049213	-69052877	-84786119	النتيجة المالية
24736329	34644174	17544001	النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	مجموع منتجات الانشطة الغير العادية
-	-	-	مجموع اعباء الانشطة الغير العادية
-	-	-	النتيجة الصافية للانشطة العادية
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-	-	-	الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتائج العادية)
24726329	-34644174	17544001	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : الميزانيات المختصرة لسنوات الثلاثة (2018-2019-2020) .

سنتعرض في هذا المطلب إلى الميزانيات المختصرة .

أولا : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

الجدول رقم "12": يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

مبالغ	خصوم	مبالغ	أصول
1880915161	أموال دائمة	1399599056	الأصول الثابتة
1156949566	أموال خاصة		
1132537500	ديون طويلة الأجل		
3013452661	ديون قصيرة الأجل	1613853605	أصول متداولة
		36220219	قيم الإستغلال

		1237972604	قيم قابلة لتحقيق
		13680782	قيم جاهزة
3013452661	المجموع	3013452661	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2018

ثانيا : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الجدول رقم " 13 " : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الاصول	مبالغ	خصوم	مبالغ
الاصول ثابتة	1321480876	أموال دائمة	2125238281
أصول متداولة	2218367862	أموال خاصة	1121446200
قيم الإستغلال	373922111	ديون طويلة الأجل	1003792081
قيم قابلة للاستغلال	1809622629		
قيم جاهزة	34823122		
		ديون قصيرة الأجل	1414610457
المجموع	3539848738	المجموع	3539848738

المصدر: من إعداد الطلبة بإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2019

ثالثا : الميزانية المالية المختصرة لسنة " 2020 " :

الجدول رقم "14" : يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	1253253841	أموال دائمة	2023415902
		أموال خاصة	1019623821
		ديون	1003792081
		الأجل	
أصول متداولة	2331528035	ديون قصيرة الأجل	1561365972
قيم الاستغلال	186028481		
قيم قابلة لتحقيق	1995478624		
قيم جاهزة	150020930		
المبالغ	3584781874	المبالغ	3584781874

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانية المالية لسنة 2020

المبحث الثالث : مؤشرات تقييم الأداء المالي

بعد التعرض لتقديم المؤسسة من خلال النشأة و التعريف و أهم التي تقدمها و المصالح التي تتواجد على مستوى هيكلها التنظي ، و عرض الميزانيات المالية و الميزانيات المختصرة ، سيتم التطرق في هذا المبحث و إسقاط المؤشرات و النسب التي تم التعرف عليها في الجانب النظري بهدف معرفة الوضع المالي للمؤسسة خلال سنوات 2018-2019.

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام الموازنات المالية

تقاس الوضعية المالية للمؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق ، حيث سيتم تحليل وضعية المالية باستخدام نسب التوازن المالي لمؤسسة -مطاحن بلغيث - سنة 2018-2019-2020.

أولا : حساب المؤشرات التوازن المالي

1-1 حساب رأس مال العامل لسنوات (2018-2019-2020) :

يستخدم رأس مال العامل في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية بالتزاماتها قصيرة الأجل ، و الجدول الموالي يوضح حساب رأس مال العامل لسنوات 2018-2019-2020 :
-من أسفل الميزانية :

الجدول رقم " 15 " : يوضح حساب رأس مال العامل لسنوات 2018-2019-2020 :

مبالغ	2018	2019	2020
أصول متداولة -	1613853605	2218367862	2331528035
ديون قصيرة الأجل	1132537500	1414610457	1561365972
المبالغ	481316105	803757405	770162063

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2018-2019-2020)

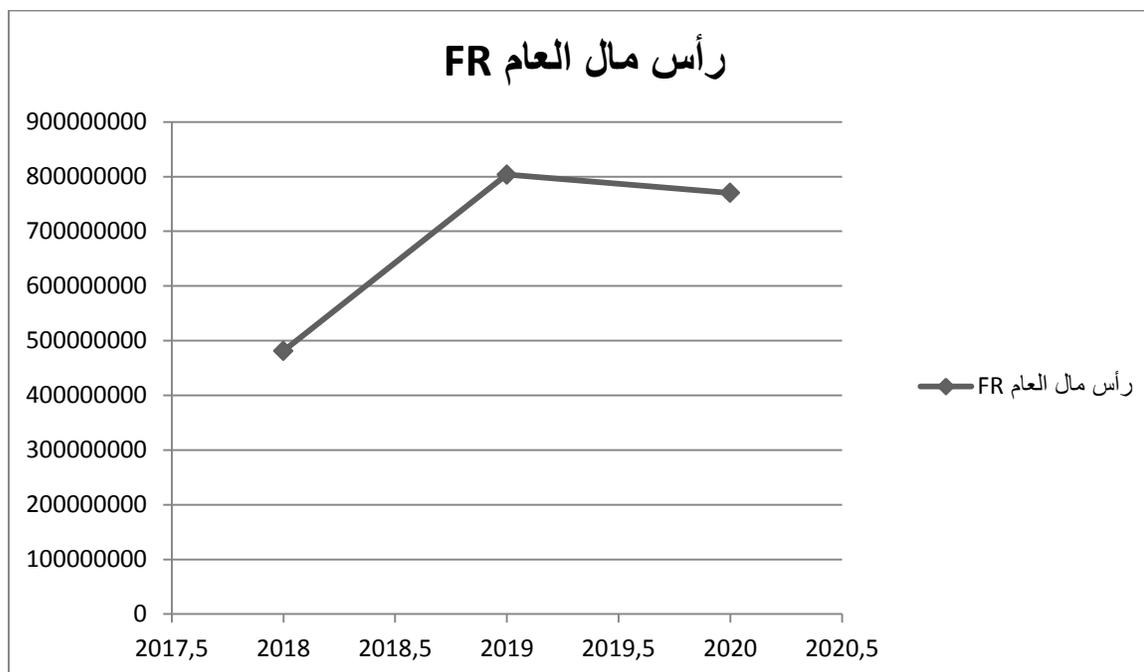
-من أعلى الميزانية :

المبالغ	2018	2019	2020
أموال دائمة -	18809015160	2125238281	2023415902
أصول ثابتة	1399599056	1321480876	1253253841
رأس مال العامل	481316105	803755405	770162063

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2018-2019-2020)

ونلخص نتائج الجدول أعلاه في التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم " 01 " : منحني بياني يوضح تطور رأس مال العامل للسنوات (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم "15"

تحليل نتائج الجدول :

من خلال نتائج جدول أعلاه أن قيم رأس مال العامل موجبة خلال فترة الدراسة ، حيث كانت قيمة معتبرة خلال سنة 2018 ثم ارتفعت خلال السنتين 2019 و 2020 وهذا يعني أن الأموال الدائمة قادرة على تمويل وتغطي الأصول الثابتة . وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا .

على العموم فإن رأس مال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة .

1-1 حساب أنواع رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018) :

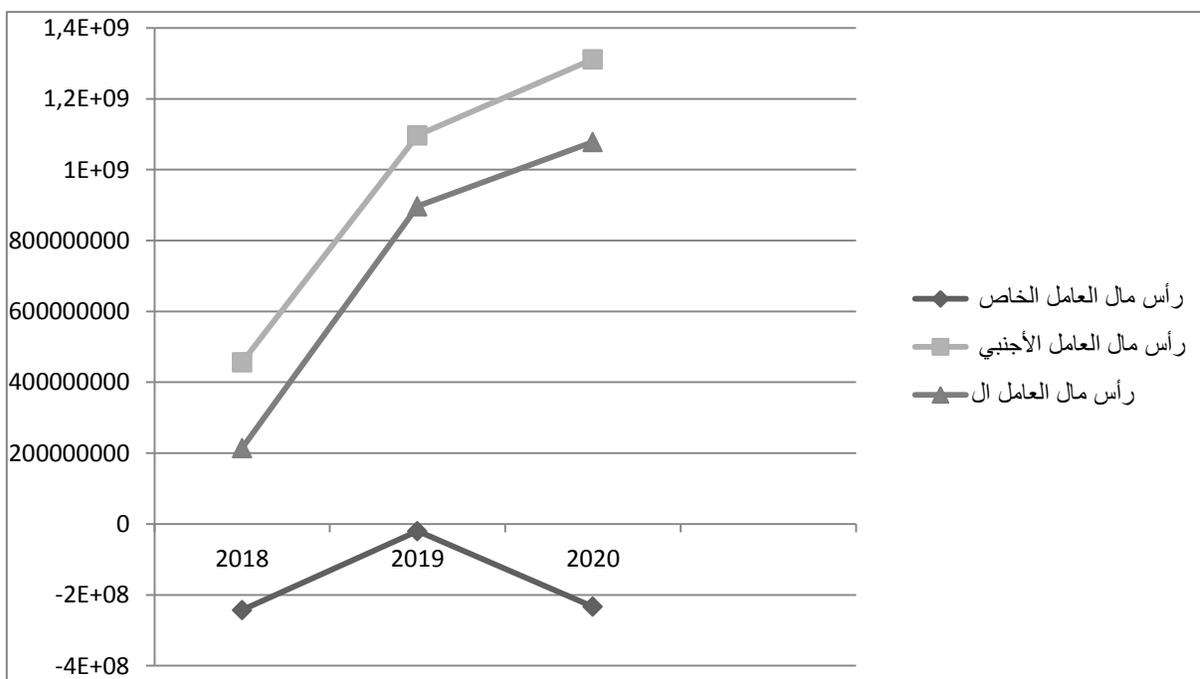
الجدول رقم " 16 " : يوضح حساب نتائج أنواع رأس مال العامل لسنوات ثلاثة

2020	2019	2018	
233630020 -	-	- 242649490-	رأس مال عامل الخاص (أموال خاصة-أصول ثابتة)
1311904214	1096921662	456904039	رأس مال أجنبي (أصول متداولة - أموال خاصة)
1078274194	896886983	214254549	رأس مال إجمالي (خاص + أجنبي)

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2020-2019-2018)

ونلخص نتائج الجدول اعلاه في التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم " 02 " : منحني بياني يوضح تطور أنواع رأس مان2ل العامل لسنوات (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على نتائج الجدول رقم " 16 "

➤ تحليل نتائج الجدول :

رأس مال العامل الخاص :

كان رأس مال العامل الخاص سلبي خلال السنوات الثلاثة 2020-2019-2018 ، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة علي تمويل أصولها الثابتة ، وهذا راجع لكون أن أصول الثابتة أكبر من من الأموال الخاصة أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على أموالها الخاصة وحدها .

رأس مال العامل الأجنبي :

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى للانخفاض المستمر في الأموال الخاصة ، كما نلاحظ أن ديون قصيرة الأجل أكبر من قيم ديون طويلة الأجل وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثلى لا تحتاج إلى القروض من أطراف خارجية .

رأس مال العامل الإجمالي :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان رأس مال العامل الإجمالي أنه في تزايد و بقيم موجبة ، و يتضح أن المؤسسة استعملت أصولها المتداولة خلال نشاطها الاستغلالي بشكل يسمح لها بتحقيق سيولة معتبرة و هو مؤشر إيجابي لوضعية المؤسسة .

ثانياً: حساب احتياج رأس مال العامل لسنوات (2020-2019-2018) :

يجب على المؤسسة أن تغطي احتياجات دورة الإستغلال بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، فإذا كان الفرق موجب فهذا يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى وهو ما يسمى احتياج رأس مال العامل. و الجدول الموالي يوضح حساب احتياج رأس مال العامل لسنوات الثلاثة :

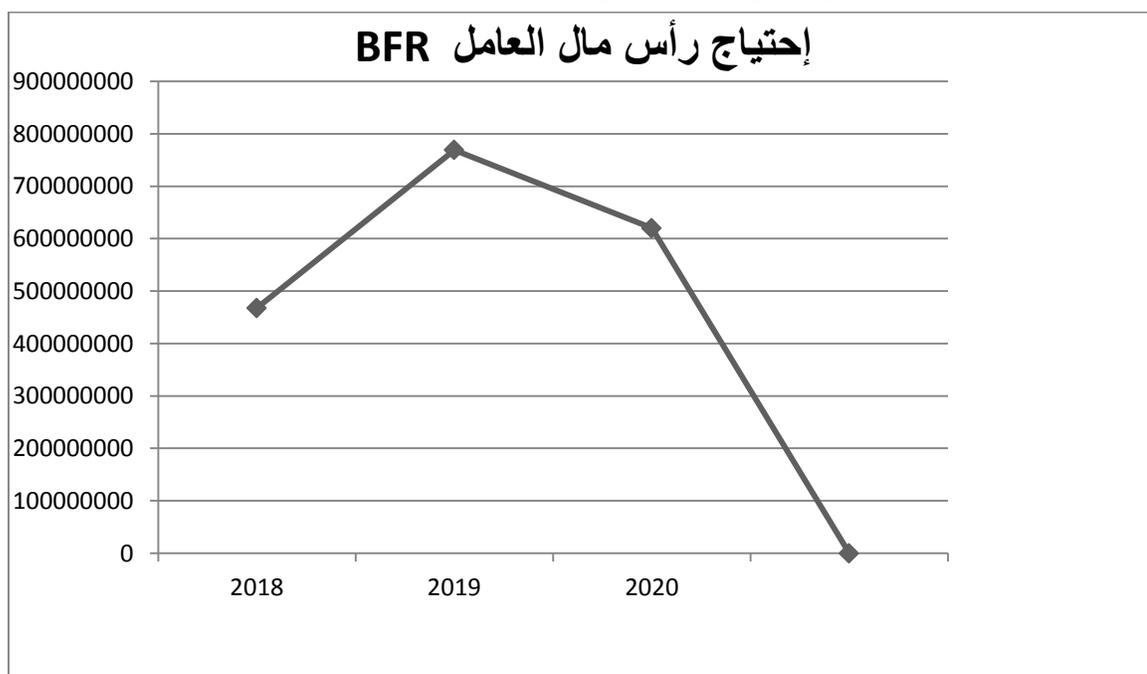
الجدول رقم " 17" : يوضح حساب احتياج رأس مال العامل

البيان	2018	2019	2020
(الأصول المتداولة - قيم الجاهزة) - (خصوم متداولة - تسبيقات مصرفية)	1600172823	2183544740	2181507105
	1132537500	1414610457	1561365972
احتياج رأس مال العامل BFR	467635323	768934283	620141133

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2020-2019-2018)

سنلخص نتائج الجدول في التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم " 03" : منحني بياني يوضح تطور احتياج رأس مال العامل (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم " 17"

➤ تعليق على نتائج الجدول :

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياج رأس مال العامل موجبا خلال سنوات دراسة ، وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد هذه الدورة ، فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج الدورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل ، فدورة الاستغلال غير كافية لتغطية كل احتياجات ، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية أخرى قصيرة الأجل لسد هذا الإحتياج .

ثالثا حساب الخزينة T لسنوات (2020-2019-2018) :

الخزينة هي مجموع الأموال التي تمتلكها المؤسسة خلال دورة الاستغلال حيث يتم حسابها بالفرق بين رأس مال العامل واحتياج رأس مال العامل، ويوضح الجدول الموالي تطور الخزينة خلال السنوات 2020-2019-2018

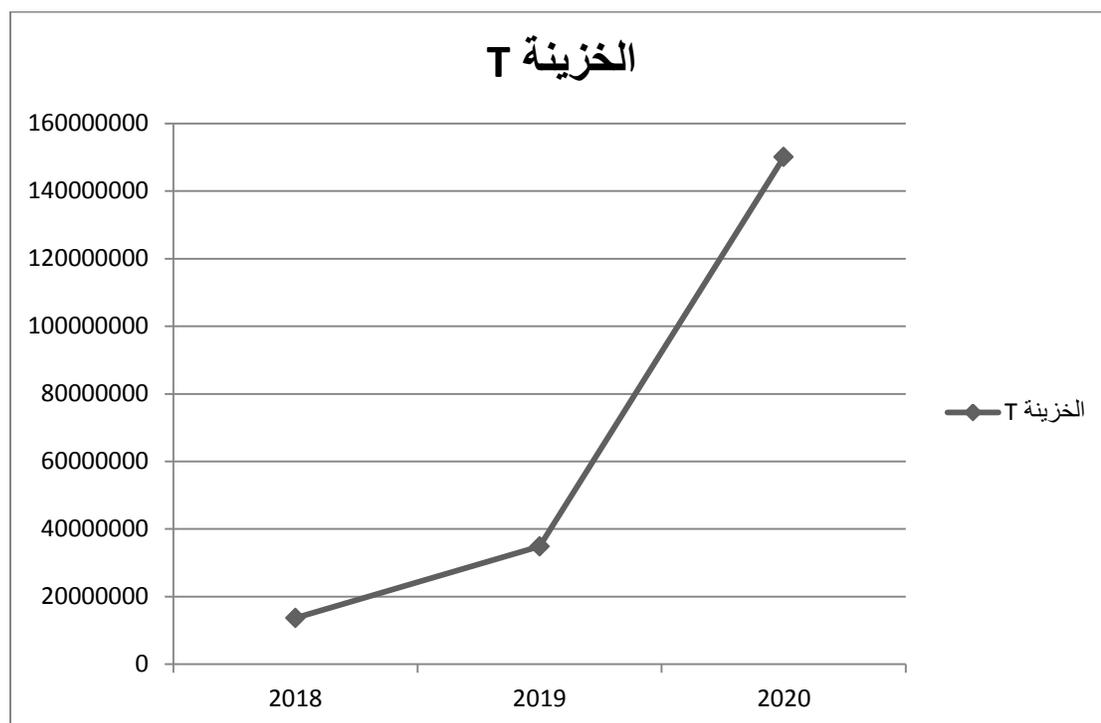
الجدول رقم "18" : يوضح نتائج حساب الخزينة

البيان	2018	2019	2020
رأسمال العامل - FR	481316105	803757405	770162063
احتياج رأسمال العامل BFR	467635323	768934283	620141133
الخزينة T	13680782	34823122	150020930

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2020-2019-2018)

نلخص نتائج الجدول في المنحنى البياني التالي :

الشكل رقم "04" : منحني بياني يوضح تطور الخزينة لسنوات الثلاثة (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول رقم "18"

➤ التعليق على نتائج الجدول :

من خلال جدول اعلاه نلاحظ ان الخزينة موجبة على طوال ثلاث سنوات 2020-2019-2018 ، وهذا يعني وجود فائض في رأس مال العامل قادر على تغطية لكل الاحتياج و الذي يظهر في شكل سيولة .

المطلب الثاني : حساب النسب المالية

من أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي نجد نسب السيولة ، نسب نشاط ، نسب الربحية ، نسب المردودية .

1- حساب نسب السيولة لسنوات 2020-2019-2018 :

تحتسب نسبة السيولة بعلاقة الأصول المتداولة بالنسبة للخصوم المتداولة ، و الجدول الموالي يوضح تطور السيولة خلال السنوات 2020-2019-2018:

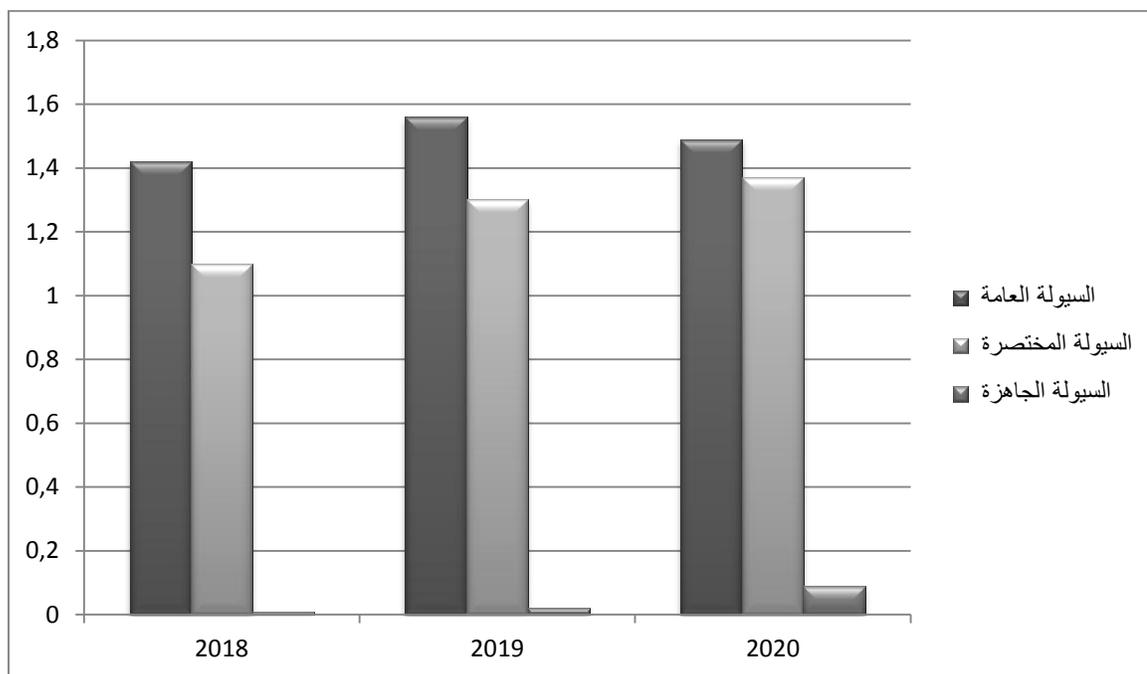
الجدول رقم " 19" : يوضح نتائج نتائج نسب السيولة لسنوات ثلاثة

النسب	العلاقة	2018	2019	2020
<u>السيولة العامة</u>	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	1.42	1.56	1.49
<u>السيولة المختصرة</u>	(أصول متداولة-مخزون)/ديون قصيرة الأجل	1.10	1.30	1.37
<u>سيولة جاهزة</u>	قيم جاهزة / خصوم متداولة	0.01	0.02	0.09

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2020-2019-2018)

نلخص نتائج الجدول في الشكل الموالي :

الشكل رقم " 05 " : أعمدة بيانية توضح تطور السيولة النسبية (2018-2019-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم "19"

➤ التعليق على نتائج الجدول :

السيولة العامة :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ قيم السيولة العامة تجاوزت الواحد خلال سنوات الدراسة ، وهذا يعني أن قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل مع وجود فائض من الأصول المتداولة ومنه المؤسسة حققت هامش أمان .

السيولة المختصرة :

أن السيولة المختصرة في السنوات الثلاثة 2020-2019-2018 أكبر من الواحد ، وهذه النسب تدل على أن المؤسسة لها سيولة جيدة وبالتالي باستطاعتها تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة حقوقها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بفضل سيولتها الجيدة .

سيولة جاهزة :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن سيولة الجاهزة خلال سنوات الثلاثة قدرت بنسب معتبرة حيث تدل على أن المؤسسة في وضعية مقبولة واحتفاظ المؤسسة على قدر معقول من النقدية ، إذ أنها لا تواجه خزينة سالبة ولا تواجه تجميد في السيولة ولا تجد صعوبة في تسديد ديونها قصيرة الأجل .

2- حساب الهيكل المالي لسنوات (2020-2019-2018):

تقيس نسب الهيكل المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل نشاطها ، وتحسب كالتالي :

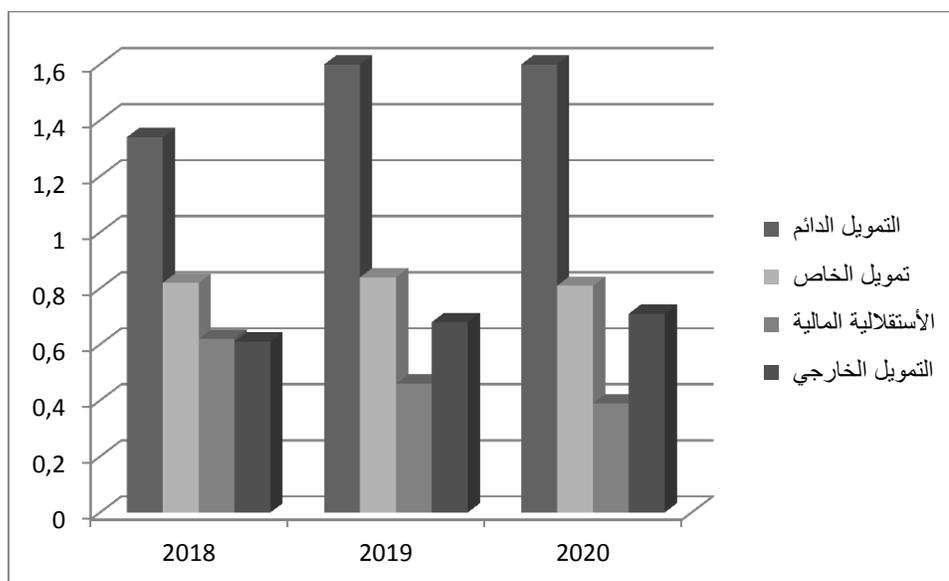
جدول رقم " 06 " : يوضح حساب نسب الهيكل المالي

النسب	العلاقة	2018	2019	2020
تمويل دائم	الموارد الدائمة / أصول الثابتة	1.34	1.60	1.60
تمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	0.82	0.84	0.81
الإستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الديون	0.62	0.46	0.39
التمويل الخارجي	مجموع ديون / مجموع الأصول	0.61	0.68	0.71

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الميزانيات المختصرة لسنوات (2020-2019-2018)

نلخص نتائج الجدول من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم " 07 " : أعمدة بيانية توضح تطورات نسب الهيكل المالي لسنوات (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم "20"

➤ **التعليق على نتائج الجدول**

التمويل الدائم :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة ، ونلاحظ أن هذه النسب تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة ، معناه أن المؤسسة قادرة على تغطية كل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة .

التمويل الخاص :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، حيث قدرت نسب موجبة و قريبة أقل من واحد و هذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بالاستعانة بديونها طويلة الأجل.

الاستقلالية المالية :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاثة أقل من الواحد ، وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع الحصول على قروض إضافية ذلك بتقديم ضمانات ، بمعنى أن المؤسسة تسعى جاهدة لتحقيق استقلالية مالية .

التمويل الخارجي :

نلاحظ أن هذه النسبة النتحصل عليها في الحدود أعلاه محصورة من 0.5-1 خلال سنوات الثلاثة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها من خلال أصولها ، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها .

المطلب الثالث : حساب نسب النشاط ، المردودية لسنوات (2020-2019-2018)

بعد تعرضنا لنسب التحليل الخاصة بالتوازن المالي سنتطرق الى نسب الخاصة بجدول النتائج و التي تتمثل في نسب النشاط ، و نسب المردودية حيث تمثل نسب الربحية مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات و التي تشمل العديد من المؤشرات كما هو موضح في الجدول :

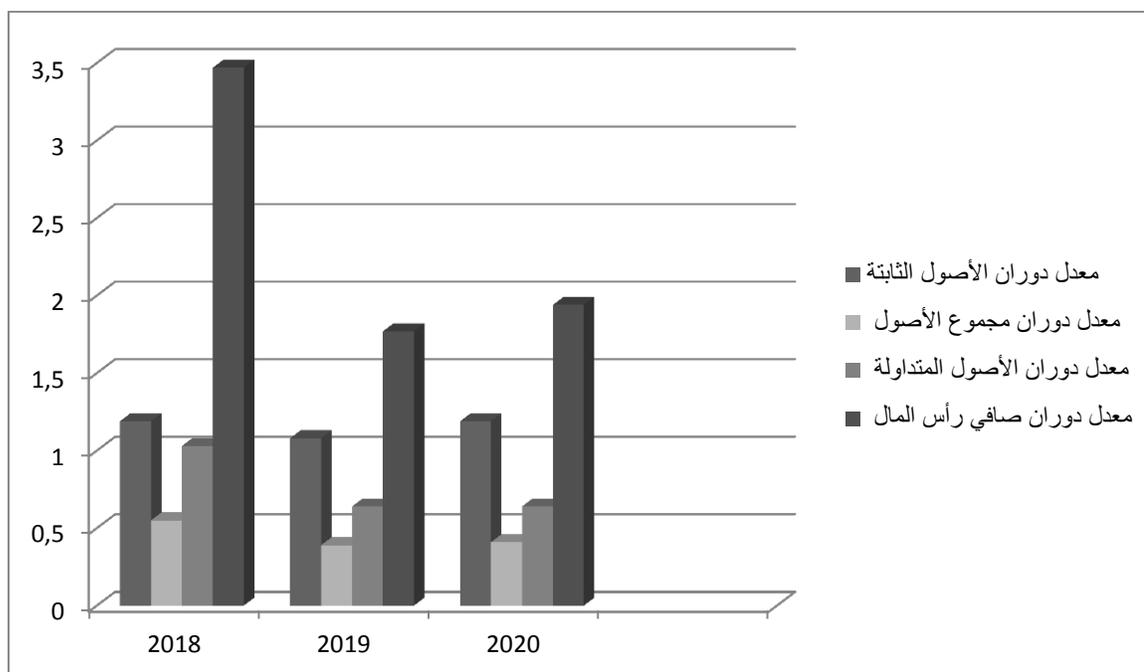
2020	2019	2018	العلاقة	النسب المالية
1.19	1.08	1.19	رقم الاعمال / أصول ثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
0.41	0.39	0.55	رقم الأعمال / مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
0.64	0.64	1.03	رقم الأعمال / أصول متداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
1.94	1.77	3.47	رقم الأعمال / (أصول متداولة - خصوم متداولة)	معدل دوران صافي رأس المال

الجدول رقم " 21 " : يمثل حساب نسب الربحية لسنوات 2020-2019-2018 :

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على جدول النتائج (2020-2019-2018)

نلخص نتائج الجدول بالمنحنى التالي :

الشكل رقم " 08 " : أعمدة بيانية توضح تطور نسب الربحية لسنوات (2020-2019-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجداول رقم "21"

➤ التعليق على الجدول

دوران الأصول الثابتة :

تقيس هذه النسبة معدل قدرة الأصول الرأس مالية على خلق المبيعات ، خلال سنة 2018-2020 قدرت النسبة ب1.19 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 1.19 دينار من المبيعات ، وقدر في سنة 2019 بقيمة 1.08 الذي تراجع مقارنة بسنوات الأخرى ولكن بنسبة صغيرة ، وهذا يدل على كفاءة وإدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة .

معدل دوران مجموع الأصول :

يقدر معدل دوران مجموع الأصول 0.55 في سنة 2018 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في هذه السنة يولد 0.55 دينار من المبيعات ، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها ، وأن المؤسسة تعمل بمستوى لباأس به من طاقتها الإنتاجية ، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها من زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة رأس مالها ، وفي سنة 2019 تراجعت النسبة وقدرت ب 0.39 يدل هذا التراجع على تراجع أداء المؤسسة خلال هذه السنة ، ومن أجل تجنب هذا الإنخفاض على المؤسسة القيام باستغلال كل أصولها أو بيع جزء من أصولها الغير مستغلة ، ليرتفع سنة 2020 حيث قدر ب 0.41 يدل ذلك إلى ارتفاع أداء المؤسسة خلال هذه سنة .

معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، قدر معدل دوران الأصول المتداولة ب 1.03 في سنة 2018 وهذا يعني أن كل دينار

مستثمر في هذه سنة يولد 1.03 دينار من المبيعات ، وفي سنة 2019-2020 انخفض حيث قدر بـ 0.64 وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها المتداولة ويدل إلى تراجع سوء تسيير قيم الإستغلال .

معدل دوران صافي رأس المال :

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج معدل دوران رأس المال العامل مرتفعة نسبياً خلال سنوات حيث سنة 2018 بـ 3.47 وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد أيضاً على استخدام رأس مال العامل لتوليد مبيعات بشكل كبير ، ثم تراجع سنة 2019-2020 وهذا راجع إلى سوء كفاءة إدارة الشركة في إستغلال واستخدام رأس مال العامل .

حساب نسب المردودية لسنوات الثلاث (2018-2019-2020) :

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح في اطار نشاطها ، وينبغي أن تكون دائمة لتحقيق ارباح متتالية³ ، تقيس نسب المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بنشاطها ، والجدير بالذكر أن :

الأصول الأقتصادية = الأصول الثابتة + الاحتياج في رأس مال العامل

جدول رقم " 22 " : يمثل حساب نسب المردودية لسنوات الثلاثة

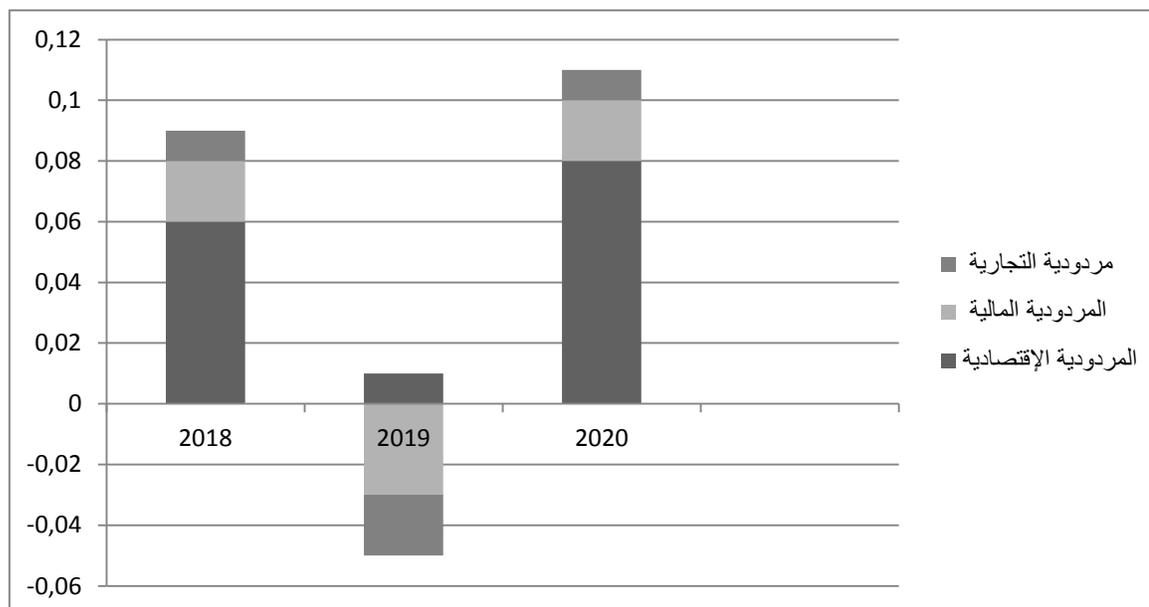
النسبة	العلاقة	2018	2019	2020
المردودية الإقتصادية	نتيجة الإستغلال / الأصول الإقتصادية	0.06	0.01	0.08
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.02	-- 0.03	0.02
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	0.01	- 0.02	0.01

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على جدول النتائج وميزانيات المختصرة لسنوات (2018-2019-2020)

نلخص نتائج الجدول في الشكل الموالي :

³ عبد الستار الصياح و سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، مركز يزيد، الأردن ، 2003 ، ص 65

شكل رقم " 09 " : أعمدة بيانية توضح تطور مسبة المردودية لسنوات الثلاثة (2018-2019-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الجدول رقم " 22 "

➤ التعليق على نتائج الجدول:

من خلال نتائج جدول توصلنا إلى :

المردودية الاقتصادية :

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن المردودية المالية موجبة خلال سنوات ثلاثة (2018-2019-2020) حيث حقق كل دينار مستثمر ربح قدرة 0.08-0.01-0.6. وهذا يدل على كفاءة السياسة التشغيلية و القرارات و القرارات المتخذة من طرف الإدارة المالية للمؤسسة ، وكذلك في تحقيق الأرباح الإجمالية نتيجة استخدام أصولها ، وكذلك الإستخدام الأمثل لأموالها .

المردودية المالية :

من خلال جدول نلاحظ أن نسبة المردودية المالية أقل من الواحد سنة 2018-2020 ، أي كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.02 دينار من النتيجة الصافية ، وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال الخاصة ، أما في سنة 2019 نلاحظ أن النسبة سالبة حيث قدرت ب -0.03 والتي تعبر عن عدم وجود مردودية مالية أي تحقيق خسارة ، وهذا راجع على لانخفاض في النتيجة الصافية مقابل ارتفاع الأموال الخاصة وهذا ما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال و تسيير الأموال .

المردودية التجارية :

من خلال نتائج جدول نلاحظ أن في سنة 2018-2020 قدرت النسب بقيمة موجبة ، أي أن كل دينار من رقم الأعمال يعطي ربح يقدر ب 0.02 وهذا يدل على كفاءة المديرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة أما فس سنة 2019 كانت النسبة سالبة وهذا يدل على أن سوء التحكم و التسيير .

خاتمة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل باسقاط الجانبين النظريين و ما تم التعرض اليه على أرض الواقع من خلال دراسة حالة -مطاحن بلغيث - ، حيث قمنا بتقديم عرض شامل ، بإضافة إلى عرض الميزانيات المالية و المختصرة و جدول النتائج ، لسنوات الثلاثة 2018-2019-2020

انطلاقا من الدراسة التي قمنا بها المؤسسة تبين أن التسيير الجيد و الفعال و التقييم الكفاء للأداء في المؤسسة الإقتصادية يعتمد أساسا على قواعد علمية ، و على المؤسسة الراغبة في بلوغ أهدافها المسطرة و جبة التركيز على الوظيفة المالية التي هي من بين أهم وظائف المؤسسة فغيابها يآثر على توازن المالي للمؤسسة و على عدة أنشطة أخرى.

فاعتماد المؤسسة في تقييمها الأداء المالي على المؤشرات و النسب المالية يسهل عليها التنبؤ بمستقبل نتائجها المالية من أرباح و مبيعات ، بواسطته يمكن الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي ، و يمكن القول عليها انها مستقلة ماليا و ليس عليها ديون ،

خاتمة عامة

يعتبر الأداء المالي داخل المؤسسة أمراً ضرورياً ، فهو التقنية المثلى التي يتم من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة و تحقيق أهدافها المحددة ، و تحديد نقاط الضعف و القوة و لمعرفة مركزها المالي في فترة زمنية معينة ، ولقد درسنا من خلال هذا البحث عن أهم أدوات المستخدمة في تقييم الأداء المستخدمة داخل المؤسسة ، حيث تعددت هذه الأدوات نظراً للتغيرات التي تطرأ بيئة الأعمال مما يزيد من حدة المنافسة بين المؤسسات ، و من بين الأدوات المستخدمة التحليل المالي الذي يعد الإدارة التي تسمح للمقيم تشخيص السياسة المالية للمؤسسة ، و تحديد نقاط الهامة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة وفق كفاءة و فعالية التي تضمن البقاء و الاستقرار و هذا باعتماد على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و التشخيص المالي .

تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي و اعتمدنا على التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ، يعد وسيلة هامة توضح وضعية المؤسسة الحالية و المستقبلية ، حيث يعتمد التحلي المالي قواعد و مبادئ و مؤشرات تجعله من أهم الأدوات التي تسمح للمسير إنطلاقاً من الوثائق المالية المتوفرة داخل المؤسسة الكشف عن النتائج المالية باعتبارها الصورة الحقيقية الكاشفة عن أدائها المالي ، وليس هذا فقط بل يعمل على توجيه أداء المؤسسة إلى الأمثلية من خلال طرح إجراءات تصحيحية للانحرافات الحاصلة ، و تعزيز نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف . فالمؤسسات الإقتصادية تخلق و تتطور من خلال الأداء حيث نجد مؤسسات ناجحة طيلة فترات حياتها هذا راجع إلى التقييم الجيد لوضعيتها المالية ، أما مؤسسات التي لم تعرف نجاحاً يعود ذلك إلى عدم قدرتها على مواجهة تهديداتها ، و لم تستغل فرص المتاحة مما أدى إلى تفاقم المشاكل الداخلية لها مما يؤثر على نتائجها المالية .

أن التقييم الأداء المالي إنطلاقاً من المنظور المالي للمؤسسة يمثل المرحلة الإبتدائية التي يمر بها كل محلل لأنها أداة تساعد على كشف مصادر و اسباب الخلل فيها ، فالمعلومات المالية الصادرة من نظام المعلومات المالية للمؤسسة تعتبر أحد الركائز الأساسية لتقييم الأداء المالي من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و إعطاء صورة كاملة حول وضعية المؤسسة و كذا تحليل القوائم المالية تعطي تحليلاً لنتائج المتوصل إليها و تحدد نقاط قوة و الضعف .

يستخدم في التقييم الأداء المالي أدوات مالية تتمثل في تحليل النسب المالية التي تعبر عن ربحية المؤسسة و كفاءتها التشغيلية و سيولتها هذا من خلال نسب السيولة ، نسب نشاط . نسب الربحية و المردودية ، بإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي التي تدرس رأس المال العامل ، احتياج رأس مال العامل و الخزينة .

نتائج الدراسة

بعد القيام بدراسة الجانب النظري و التطبيقي لكل من التقييم المالي و مؤشرات تقييمه ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

النتائج النظرية :

- ❖ الأداء المالي هو محور مركزي لمعرفة نجتج أو فشل المؤسسات في قراراتها و خططها الاستثمارية .
- ❖ الاداء المالي يحدد وضعية المالية للمؤسسة و هذا ما يؤكد الفرضية الثانية
- ❖ تتمثل عملية تقييم المؤسسة في تقييم نشاطها

- ❖ تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية ذات أهمية كبيرة كونها تخدم مختلف المتعلقة بالمؤسسة ، حيث تسمح من تحديد مستوى تحقيق الأهداف ومقارنة النتائج ، وكذا تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة .
- ❖ أن الهدف من تقييم الأداء في المؤسسة هو التحقق من استخدام الأمثل لمواردها المختلفة بإضافة إلى التأكد من نجاح الأهداف المسطرة . هذا ما يؤكد فرضية الثالثة
- ❖ التحليل المالي عبارة عن أداة لاتخاذ القرارات الرشيدة ، لأنه يسهل على المسير تشخيص حالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و ظروف التي تمر بها
- ❖ مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل وضعية المؤسسة و هذا يؤكد الفرضية الرابعة
- ❖ يهدف التحليل المالي إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار و البقاء في السوق

النتائج التطبيقية :

لقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التوصل على النتائج التالية :

- ❖ رأس مال العامل موجب طيلة سنوات الثلاثة فيمكن القول أن المؤسسة في وضعية إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها وبالتالي تحقيق هامش امان ، و تعتبر سلبية من جهة اخرى لانها تجمد جزءا من معتبر من أموالها التي كان من المفروض استثمارها لتحسين مردوديتها .
- ❖ احتياج رأس مال العامل مةجب خلال سنوات ثلاثة ، وهذا يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى مواردها اخرى .
- ❖ الخزينة موجبة معناه أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ، وهذا ما يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة خلال سنوات الثلاثة 2018-2019-2020 ، لكن يطرح على المؤسسة مشكلة الربحية فعلها معالجة الوضعية من خلال شراء مواد اولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .
- ❖ سيولة المؤسسة تحتفظ بقدر كبير من السيولة خلال السنوات ، مما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها و الالتزام بالالتزامات قصيرة الأجل دون أي صعوبة حيث وجبة على المؤسسة استغلال هذه السيولة في استثمارات في مجالات اخرى .
- ❖ لا تتمتع المؤسسة بإستقلالية مالية تجاه دائئها مما لا يسمح لها بالحصول على ديون إضافية .
- ❖ المردودية الإقتصادية كانت مقبولة طيلة سنوات الدراسة ، على عكس المردودية المالية التي كانت أقل من واحد و سالبة و هذا يعبر عن عدم وجود مردود مالي

التوصيات المقترحة :

من بين الإقتراحات و التوصيات ماييلي :

- ❖ ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .

- ❖ يجب على المؤسسة أن تعطي أهمية كبيرة لعملية تقييم الأداء المالي وذلك الاكتشاف نقاط القوة والضعف و معرفة مركزها المالي لتحسينه و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحه .
- ❖ التعريف بالمؤسسات الإقتصادية بإنشاء عدة فروع عبر التراث الوطني وإبراز أهميتها
- ❖ على المؤسسات الإقتصادية أن تكون على دراية بمحيطها والتحكم في وسائل التنظيم
- ❖ تحديد طرق التسيير المالي المعتمدة من طرف المؤسسة ، و محاولة تبني الأساليب الكمية ورياضية .
- ❖ التنازل عن الأصول الغير مستعملة بهدف رفع أداء المالي للمؤسسة .
- ❖ استغلال الموارد المحمّدة في الخزينة لشراء تثبيتات جديدة أو توظيفها في البنوك للحصول على الفوائد .

أفاق الدراسة :

- ❖ أن هذا البحث لا يقدم رؤية واضحة لتوسع مفهومه و لم يكن ملما بجميع النواحي و الجوانب المتعلقة بالموضوع إذ تبقى مجرد محاولة تتخللها بعض النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث اخرى مستقبلا .
- ❖ تقييم الأداء المالي بإستخدام وثائق مالية أخرى .
- ❖ صياغة الدراسة بأسلوب أخرى مثلا تقييم الأداء المالي وفقا لمعايير المحاسبة المالية

قائمة المراجع

المراجع بالعربية :

الكتب:

- إبراهيم الخلوف الملكاوي ، إدارة الأداء باستخدام الأداء المتوازن ، الوراق للنشر و التوزيع ، 2009 ،
- ابراهيم محمد المحاسنة ، إدارة و تقييم الاداء الوظيفي (بين النظرية و التطبيق) ، ، دار جرير للنشر و التوزيع طبعة الأولى، 2013
- أحمد طرطار ، الترشيد الاقتصادي للطاقت الانتاجية في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- احمد طرطار ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان ، ط 2 ، ، 2011
- بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل فيزة ، التنظيم الحديث للمؤسسة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ، عمان ، الأردن طبعة الثانية، 2008
- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، مصر، 2003-2004
- جمال الدين محمد المرسي ، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003
- حسن فلاح الحسيني ، إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، مصر ، 2006 ،
- حمزة محمود الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، دار الوراق ، عمان ، 2001،
- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لتقييم الأداء و التنبأ بالفشل المالي ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2004،
- حنفي عبد الغفار ، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 1997
- خبراء الشركة العربية المتحدة ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموزونات لأغراض التخطيط و الرقابة ، 2008
- رشاد العصار و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي ، ، مكتبة العربي لنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009
- زغيب مليكة و بوشنقير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ط 1، 2011
- السعيد فرحات جمعة ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال ، دار المريح للنشر ، المملكة العربية المتحدة السعودية ، 2000
- سيد محمد جاد الرب ، استراتيجيات تطوير و تحسين الاداء ، الاطر المنهجية و التطبيقات العلمية ، مطبعة العشرى ، مصر ، 2009 ،
- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012
- طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2005،

- عبد الحكيم كراجة و اخرون ، الإدارة و التحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات) ، دارصفاء للنشر و التوزيع عمان ، ط1، 2002
- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى ، الدار الجامعية رمل ، الاسكندرية ، مصر 2004
- عبد الغفار حنفي ، تقييم الاداء المالي و دراسات الجدوى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005
- عبد الغفور عبد السلام و اخرون ، ادارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء لنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2001
- عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي : إتجاهات معاصرة ، دار اليسوري 2008.
- علي خلف عبد الله ، وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي للرقابة على الاداء و الكشف عن الانحرافات ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الاردن ، الطبعة الأولى، 2015
- علي خلف عبد الله ، وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات ، دار الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ط1، 2015 ،
- عمر الصخري ، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 5، الجزائر ، 2007
- غول غرحات ، الوجيز في إقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008
- غول فرحات ، الوجيز في إقتصاد المؤسسة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2008
- فلاح حسن حسني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2003
- قاسم محسن البيطي، تحليل و مناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة و النشر، لبنان، 2011 ، ص 42
- كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لإغراض الإستثمار ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2007
- مبارك لسوس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة ثانية ، 2012
- محمد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان
- محمد حمزة الزبيدي ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النشر و التوزيع ، ط1 ، عمان
- محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية - الإستثمار و التمويل - التحليل المالي و الأسواق المالية الدولية ، دار الحامد ، عمان ، ط1، 2008
- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية " مدخل القيمة و اتخاذ القرارات " ، ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، مصر ، الطبعة الأولى، 2006.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية. 2005
- محمد عباس بدوي ، " المحاسبة و تحليل القوائم المالية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية
- محمد قدرى حسن ، إدارة الأداء المتميز ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2014-2015
- محمد محمود الخطيب ، الاداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الأولى ، 2010
- محمد مدحت غسان الخيري ، التحليل المالي - الكشف عن الانحراف و الاختلاس ، دار الصايل ، عمان ، ط1،

- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، داروائل للنشر ، عمان ، ط2

- مفلح محمد عاقل ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، دارالمستقبل للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط2، 2000
- منير إبراهيم هندي ، " الإدارة المالية مدخل تحليل المعاصر " ، الطبعة الرابعة ، المكتب العربي الحديث ، مصر

- منير شاكر، تحليل المالي مدخل لصناعة القرار ، داروائل لنشر و التوزيع ، الاردن ، 2009 ،
- موسى اللوزي ، التنظيم وإجراءات العمل ، داروائل للنشر ، الاردن ، الطبعة الأولى ، 2002
- ناصر داداي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، دار محامدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998
- ناصر داداي عدون ، عبد الله قويدر الواحد ، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دارالمحمدية العامة ، الجزائر

- ناصر داداي عدون و ناصر محمد فتحي ، دراسة الحالات المالية ، دارالأفاق ، الجزائر ، 1991
- هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر ، عمان ، الاردن ، طبعة الأولى ، ، 2000
- وائل محمد صبيحي إدريس ، طاهر محمد منصور الغالبي ، الادارة الاستراتيجية ، منظور منهجي متكامل ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، طبعة الأولى 2007

- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009

- يوسف حسن يوسف ، التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، دارالتعليم الجامعي ، 2012

المذكرات :

- إبراهيم بختي ، دور الانترنت و تطبيقاتها في مجال التسويق ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2002-2003

- أيمن الحارك ، جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي ودوره في تفعيل التحليل المالي ، مذكرة نيل الماجستير ، تخصص محاسبة و تدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية تجارية و علوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2015
- بلعطار زوليخة ، أثر ادراج الشركات الشركات في البورصة على ادائها المالي ، -دراسة حالة شركة روية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر ، 2014-2015
- درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005

- دليلة شوية، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2005

- رقية شطبي ، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و مؤشرات تقييمه : دراسة ميدانية بمؤسسة ملبنة نوميديا - قسنطينة، مذكره ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص استراتيجية مالية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالملة ، الجزائر ، 2011/2010
- شعبان محمد ، اختبار الهيكل التمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية : دور حالة المحمع الصناعي صيدال ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، 2010/2009
- مشعل جهز المطيري، تحليل و تقييم الاداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط ، 2010-2011
- موسى فضل المولى مالك ، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت "دراسة تحليلية " ، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير ، تخصص محاسبة ، كلية التجارة و الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، الخرطوم ، 2007
- نفيسة حجاج ، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الاداء المالي - دراسة حالة - عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، الجزائر ، 2016-2017
- اليمبن سعاد ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009
- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011/2012
- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة صناعة التوابل بسكرة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2001/2020

مجالات و ملتقيات

- سعاد شعابني : المؤشرات المالية النسبية و المطلقة و دورها في ترشيد عملية القرارات المالية ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني التشخيصي المالي للمؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 22 و 12 ماي 2012 بكلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي الشريف مساعدي ، سوق اهراس ، الجزائر ، 2012
- عبد الغني دادن ، قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد الرابع ، 2006
- عبد الوهاب دادان ، رشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي خلال الفترة 2006-2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 2 ، المجلد 7 ، الجزائر ، 2014
- علي السلمي ، تقييم الأداء في إطار نظام متكامل للمعلومات ، مجلة الإدارة و التمويل ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، عمان ، 1986

- عبد الغني دادن وكماسي محمد الامين ، الاداء المالي من منظور المحاكاة المالية ، مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، كلية العلوم والاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، أيام 6-7 ماي 2005 ،

الجريدة الرسمية وقانون التجاري

- لفقرة الأولى من المادة 564 من القانون التجاري
- قرار مؤرخ في 26/02/2008 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 بتاريخ 25/03/2009
- المادة 566 من القانون التجاري الجزائري تبعا لمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993
- المادة 590 من القانون التجاري الجزائري
- المرسوم رقم 01/18 المتضمن القانون التوجيهي للترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ، للجمهورية الجزائرية ، العدد: 77 ، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ،

الملاحق

ملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0999941050216078

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :
Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtes
Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras



Exercice clos le : 31/12/2018

30 AVR. 2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	11 337 000	6 923 466	4 413 534	5 547 234
Immobilisations corporelles				
Terrains	188 530 000		188 530 000	188 530 000
Bâtimens	460 792 566	267 072 781	193 719 785	208 783 409
Autres Immobilisations corporelles	1 698 089 735	713 991 209	984 098 526	1 053 895 872
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	24 390 470		24 390 470	24 390 470
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	648 000		648 000	1 589 500
Impôts différés actif	3 798 741		3 798 741	3 798 741
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 387 586 512	987 987 456	1 399 599 056	1 486 535 226
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	362 200 219		362 200 219	273 442 978
Créances et emplois assimilés				
Clients	224 477 826		224 477 826	147 395 948
Autres débiteurs	972 575 738		972 575 738	824 251 948
Impôts et assimilés	40 919 040		40 919 040	36 754 457
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	13 680 782		13 680 782	12 675 531
TOTAL ACTIF COURANT	1 613 853 605		1 613 853 605	1 294 520 862
TOTAL GENERAL BILAN	4 001 440 117	987 987 456	3 013 452 661	2 781 056 088

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0999441050216078

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :

Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtes

Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras



Exercice clos le : 31/12/2018

30 AVR. 2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	11 337 000	6 923 466	4 413 534	5 547 234
Immobilisations corporelles				
Terrains	188 530 000		188 530 000	188 530 000
Bâtiments	460 792 566	267 072 781	193 719 785	208 783 409
Autres immobilisations corporelles	1 698 089 735	713 991 209	984 098 526	1 053 895 872
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	24 390 470		24 390 470	24 390 470
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	648 000		648 000	1 589 500
Impôts différés actif	3 798 741		3 798 741	3 798 741
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 387 586 512	987 987 456	1 399 599 056	1 486 535 226
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	362 200 219		362 200 219	273 442 978
Créances et emplois assimilés				
Clients	224 477 826		224 477 826	147 395 948
Autres débiteurs	972 575 738		972 575 738	824 251 948
Impôts et assimilés	40 919 040		40 919 040	36 754 457
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	13 680 782		13 680 782	12 675 531
TOTAL ACTIF COURANT	1 613 853 605		1 613 853 605	1 294 520 862
TOTAL GENERAL BILAN	4 001 440 117	987 987 456	3 013 452 661	2 781 056 088

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0|9|9|4|1|0|5|0|2|1|6|0|7|8

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :

Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de bétail et pâtes

Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
المصحة الرئيسية للتصدير



30 AVR. 2019

Exercice clos le : 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2018		2017	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises				683 707
Produits fabriqués		1 672 433 419		1 876 167 130
Production vendue Prestations de services				408 355
Ventes de travaux				
Produits annexes				
Rabais, Remise, Ristourne accordés				
Chiffre d affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 672 433 419		1 877 259 192
Production stockée ou déstockée		31 980 988	10 592 403	
Production immobilisée				
Subventions d exploitation				
I-Production de l exercice		1 704 414 407		1 866 666 789
Achats de marchandises vendues			593 281	
Matières premières	1 280 377 329		1 490 851 661	
Autres approvisionnements	34 478 771		39 576 620	
Variation des stocks				
Achats d études et de prestations de services				
Autres consommations	20 914 184		30 167 029	
Rabais, remises, ristournes sur achats				
Sous traitance générale				
Locations	40 000		1 307 500	
Services Entretien, réparation et maintenance	1 516 787		4 057 537	
Primes d assurance	9 899 560		8 144 648	
extérieurs Personnel extérieur à l entreprise	5 556 000		6 336 000	
Rémunération d intermédiaires et honoraires	1 332 534		2 178 388	
Publicité	1 750 713		132 210	
Déplacement, missions et réception	2 393 132		2 480 497	
Autres services	41 492 012		72 223 376	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur services extérieurs				
II-Consommations de l exercice	1 399 751 022		1 658 048 747	
III- Valeur ajoutée d exploitation (I-II)		304 663 385		208 618 042
Charges du personnel	104 794 964		113 746 396	
Impôts et taxes et versements assimilés	2 935 059		3 976 432	
IV- Excédent brut d exploitation		196 933 362		90 895 214

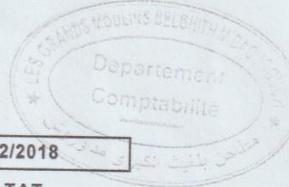
IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0999941050216078

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :

Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtes

Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras



Exercice clos le : 31/12/2018

30 AVR. 2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES..... الرقم	2018		2017	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		1 231 658		72 236 921
Autres charges opérationnelles	9 336 509		7 569 021	
Dotations aux amortissements	86 498 391		88 243 900	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Résultat opérationnel		102 330 120		67 319 214
Produits financiers				347 450
Charges financiers	84 786 119		67 067 120	
VI-Resultat financier	84 786 119		66 719 670	
VII-Résultat ordinaire(V+VI)		17 544 001		599 544
Elements extraordinaires (Produits)				
Elements extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resultats				
Impots differes (variations) sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE		17 544 001		599 544

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0|9|9|7|4|1|1|5|9|0|0|1|0|3|0

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtesAdresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras

Exercice clos le : 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	11 337 000	8 057 166	3 279 834	4 413 534
Immobilisations corporelles				
Terrains	188 530 000		188 530 000	188 530 000
Bâtiments	460 792 566	282 079 810	178 712 756	193 719 785
Autres Immobilisations corporelles	1 699 750 935	777 581 860	922 169 075	984 098 526
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	24 390 470		24 390 470	24 390 470
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	600 000		600 000	648 000
Impôts différés actif	3 798 741		3 798 741	3 798 741
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 389 199 712	1 067 718 836	1 321 480 876	1 399 599 056
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	373 922 111		373 922 111	362 200 219
Créances et emplois assimilés				
Clients	238 621 124		238 621 124	224 477 826
Autres débiteurs	1 535 654 358		1 535 654 358	972 575 738
Impôts et assimilés	35 347 147		35 347 147	40 919 040
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	34 823 122		34 823 122	13 680 782
TOTAL ACTIF COURANT	2 218 367 862		2 218 367 862	1 613 853 605
TOTAL GENERAL BILAN	4 607 567 574	1 067 718 836	3 539 848 738	3 013 452 661

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0|9|9|7|4|1|1|5|9|0|0|1|0|3|0

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtesAdresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras

Exercice clos le : 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	820 000 000	820 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées(1))	284 576 418	284 576 418
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	-34 644 174	17 544 001
Autres capitaux propres - Report à nouveau	51 513 956	34 829 147
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	1 121 446 200	1 156 949 566
PASSIF NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	992 492 185	712 665 699
Impôts (différés et provisionnés)	11 299 896	11 299 896
Autres dettes non courantes		
Provisions et provisions comptabilisés d avance		
TOTAL II	1 003 792 081	723 965 595
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	578 345 443	494 338 794
Impôts	20 323 050	1 294 397
Autres dettes	164 458 841	109 618 081
Trésorerie Passif	651 483 123	527 286 228
TOTAL III	1 414 610 457	1 132 537 500
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	3 539 848 738	3 013 452 661

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 0|9|9|7|4|1|1|5|9|0|0|1|0|3|0

Désignation de l'entreprise : SPA Les Grands Moulins Belghith

Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de bétail et pâtes

Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-Ahras

Exercice clos le : 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		1 436 959 957		1 672 433 419
Production vendue Prestations de services				
Ventes de travaux				
Produits annexes				
Rabais, Remise, Ristourne accordés				
Chiffre d affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 436 959 957		1 672 433 419
Production stockée ou déstockée	10 291 811			31 980 988
Production immobilisée				
Subventions d exploitation				
I-Production de l exercice		1 426 668 146		1 704 414 407
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	1 019 140 274		1 280 377 329	
Autres approvisionnements	58 886 360		34 478 771	
Variation des stocks				
Achats d études et de prestations de services				
Autres consommations	26 062 041		20 914 184	
Rabais, remises, ristournes sur achats				
Sous traitance générale				
Locations			40 000	
Services Entretien, réparation et maintenance	1 151 718		1 516 787	
Primes d assurance	7 029 437		9 899 560	
extérieurs Personnel extérieur à l entreprise	4 464 000		5 556 000	
Rémunération d intermédiaires et honoraires	157 856		1 332 534	
Publicité	45 310		1 750 713	
Déplacement, missions et réception	2 134 820		2 393 132	
Autres services	62 334 526		41 492 012	
Rabais, remises, ristournes obtenues sur services extérieurs				
II-Consommations de l exercice	1 181 406 342		1 399 751 022	
III- Valeur ajoutée d exploitation (I-II)		245 261 804		304 663 385
Charges du personnel	107 008 673		104 794 964	
Impôts et taxes et versements assimilés	17 327 460		2 935 059	
IV- Excédent brut d exploitation		120 925 671		196 933 362

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF: 099741159001030

Désignation de SPA Les Grands Moulins Belghith
l'entreprise :

Activité : Fabrication de produits de meunerie, aliments de
bétail et pâtes

Adresse : Rue des frères Boukharchoufa Mdaourouche, Souk-
Ahras

Exercice clos le : 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		222 262		1 231 658
Autres charges opérationnelles	7 007 850		9 336 509	
Dotations aux amortissements	79 731 380		86 498 391	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Résultat opérationnel		34 408 703		102 330 120
Produits financiers				
Charges financiers	69 052 877		84 786 119	
VI-Resultat financier	69 052 877		84 786 119	
VII-Résultat ordinaire(V+VI)	34 644 174			17 544 001
Elements extraordinaires (Produits)				
Elements extraordinaires (Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resultats				
Impots differes (variations) sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE	34 644 174			17 544 001

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 9 9 7 4 1 1 5 0 0 8 9 3 1 8

Désignation de l'entreprise SPA G.M.BELGHITH

Activité : Fabrication de Produits de meunerie et Pâtes

Adresse : Rue des frères Boukherchoufa

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montants Brut	Amortissements ,provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	11 337 000	9 190 866	2 146 134	3 279 834
Immobilisations corporelles				
- Terrains	188 530 000		188 530 000	188 530 000
- Batiments	460 792 566	297 067 975	163 724 592	178 712 756
- Autres immobilisations corporelle	1 707 320 753	837 256 849	870 063 904	922 169 075
- Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	24 390 470		24 390 470	24 390 470
Immobilisations financières				
- Titres mis en équivalence				
- Autres participations et créances rattachées				
- Autres Titres immobilisés				
- Prêts et autres actifs financiers non courants	600 000		600 000	600 000
- Impôt différés actifs	3 798 741		3 798 741	3 798 741
TOTAL ACTIF NON COURANT	2 396 769 530	1 143 515 690	1 253 253 841	1 321 480 876
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	186 028 481		186 028 481	373 922 111
Créances et emplois assimilés				
- Clients	232 062 749		232 062 749	238 621 124
- Autres débiteurs	1 694 982 147		1 694 982 147	1 535 654 358
- Impôts et assimilés	68 433 728		68 433 728	35 347 147
- Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
- Placements et autres actifs financiers coura				
- Trésorerie	150 020 930		150 020 930	34 823 122
TOTAL ACTIF COURANT	2 331 528 034		2 331 528 034	2 218 367 862
TOTAL GENERAL ACTIF	4 728 297 564	1 143 515 690	3 584 781 875	3 539 848 738

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 9 9 7 4 1 1 5 0 0 8 9 3 1 8

Désignation de l'entreprise SPA G.M.BELGHITH

Activité : Fabrication de Produits de meunerie et Pâtes

Adresse : Rue des frères Boukherchoufa

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	820 000 000	820 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	302 120 418	284 576 418
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	27 534 968	-34 644 179
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-130 031 565	51 513 957
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL 1	1 019 623 821	1 121 446 195
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	992 492 185	992 492 185
Impôts (différés et provisionnés)	11 299 896	11 299 896
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	1 003 792 081	1 003 792 081
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	179 891 450	578 345 443
Impôts	23 343 488	20 323 054
Autres dettes	201 073 440	164 458 841
Trésorerie passif	1 157 057 593	651 483 123
TOTAL III	1 561 365 972	1 414 610 461
TOTAL PASSIF (I+II+III)	3 584 781 875	3 539 848 738

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 9 9 7 4 1 1 5 0 0 8 9 3 1 8

Désignation de l'entreprise SPA G.M.BELGHITH

Activité : Fabrication de Produits de meunerie et Pâtes

Adresse : Rue des frères Boukherchoufa

Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		1 496 469 163		1 436 959 957
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexe				
Rabais,remises,ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes				
Production stockée ou déstockée	32 310 800		10 291 811	
Productions immobilisée				
Subvention d'exploitation				
I- Production de l'exercice	32 310 800	1 496 469 163	10 291 811	1 436 959 957
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	1 057 471 627		1 019 140 274	
Autres approvisionnements	47 457 394		58 886 360	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	23 827 396		26 062 041	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien,réparations et maintenance	1 867 102		1 151 718	
Primes d'assurances	131 111		7 029 437	
Personnel extérieur à l'entreprise	4 551 690		4 464 000	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	1 473 548		157 856	
Publicité	946 260		45 310	
Déplacement,missions et réceptions	818 148		2 134 820	
Autre service	40 805 736		62 334 526	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur services extérieurs				
II- Consommations de l'exercice	1 179 350 011		1 181 406 343	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		284 808 351		245 261 803

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 0 9 9 7 4 1 1 5 0 0 8 9 3 1 8

Désignation de l'entreprise SPA G.M.BELGHITH

Activité : Fabrication de Produits de meunerie et Pâtes

Adresse : Rue des frères Boukherchoufa

Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020**COMPTE DE RESULTAT**

RUBRIQUES	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	114 865 164		107 008 673	
Impôts et taxes et versements assimilés	3 630 381		17 327 460	
IV- Excédent brut d'exploitation		166 312 807		120 925 670
Autres produits opérationnels		61 726 518		222 258
Autres charges opérationnelles	45 456 930		7 007 850	
Dotations aux amortissements	75 796 853		79 731 380	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V- Résultat opérationnel		106 785 542		34 408 698
Produits financiers				
Charges financières	82 049 213		69 052 877	
VI- Résultat financier	82 049 213		69 052 877	
VI-I Résultat ordinaire (V+VI)		24 736 329	34 644 179	
Eléments extraordinaires (produits)(*)				
Eléments extraordinaires (charges)				
VIII- Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	10 000			
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		24 726 329	34 644 179	

(*) A détailler sur état annexe à joindre